

تظاهرات الاحتجاج تلاحق عجرفة بوش حتى مقر داره

الافتتاحية

عاصفة أم مخطط

لاستبدال المناخ؟

يروج البعض، وبخاصة في الفترة الأخيرة لموضوعه جد خطيرة وهي: ضرورة إحناء الرأس أمام العاصفة، غاضين البصر جهلاً أو تجاهلاً عن أن ما يجري في منطقتنا اليوم وحول بلادنا، هو ليس عاصفة بل هو مخطط مدروس بعيد المدى، يعكس تبدل المناخ الدولي بعد اختلال ميزان القوى، ولو مؤقتاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، هذا التبدل الذي له برنامجه وجدوله الزمني وصولاً لهدفه النهائي ألا وهو الشرق الأوسط الكبير بما يعنيه من تقنيات المفتت في بنى المنطقة، بنى المجتمعات والدول.

وهؤلاء في تضليلهم هذا، الواعي أو اللاواعي، يريدون وضعنا أمام خيار واحد لا ثاني له، وهو إحناء الرأس أمام العاصفة الذي يروونه ضرورة مؤقتة لحين انجلائها، غير مصرحين أن تبدل المناخ يجري بشكل اصطناعي، وأنه حتى ولو حمل هذه العاصفة فإن مقاومتها تتم بإحباط هذا الاستبدال، وليس بالانحناء أو طأطأة الرؤوس أمامها.

إن الواقع والضرورة، يقولان غير ما يقولون تماماً، يقولان: إن هذا التبدل في المناخ يمكن مجابهته بسلاح مواجهة شامل ألا وهو الشعب، الشعب الكلي القدرة إذا أطلقت طاقاته، وإذا تمت ملاقاته طموحاته ومطالبه المشروعة، فليس هنالك قوة على الأرض قادرة على هزيمته.

أما مواجهة التبدل الاصطناعي في المناخ، بتكتيك مواجهة العاصفة الالتفافي، فسيؤدي خدمة مجانية للمخطط الإمبريالي الأمريكي - الصهيوني وسيسمح لعملية استبدال المناخ أن تمر دون مقاومة وبأقل الخسائر، وهذا ما يريده العدو فعلاً.

ومن غير المفهوم رد فعل النظام حتى الآن، على التطورات الجارية، فهو لا يتناسب مع مستوى خطورة الوضع، على الأقل من الناحية الإعلامية والاقتصادية، فالإعلام حتى هذه اللحظة غير قادر على تحريك الإرادة الشعبية، بل إنه يلعب دوراً محبطاً بترده وتأخره وعدم وضوح رؤيته.

أما الأداء الاقتصادي فإنه يحاكي أداء بلد مرتاح لديه المتسع من الوقت ليفرط به بقيامه بتجارب اقتصادية ليبرالية معروفة النتائج سلفاً، وخاصة تأثيراتها السلبية على قدرة الصمود والتصدى، وتسوق على أنها العلاج الشافي لكل المشاكل، وكان لا أخطار حولنا ولا تهديدات تواجهنا، ولا أراضي محتلة لدينا. والتساؤل المشروع إذا دقت ساعة المواجهة وبأي شكل كانت: هل يمكن للدولة التي بدأت بالتخلي عن الكثير من دورها في المجال الاقتصادي والاجتماعي أن تؤدي الدور المطلوب منها كما أدته خلال حرب تشرين التحريرية /1973/ في دعم خطوط المواجهة الأولى وفي تأمين الخبز والنقل والطاقة والخدمات والدواء..

إن الوضع الحالي يستوجب وبسرعة إعادة النظر جذرياً، بأداء الإعلام وبالتوجه الاقتصادي، لأنهما لن يكونا وبالشكل الذي يجريان فيه الآن أدوات صمود، بل أدوات إضعاف لبنية المواجهة القادمة لا محالة.

إننا نقول للذين يروجون لفلسفة العاصفة: إن ما تقومون به هو وهم وتضليل، وإن الحس الشعبي يعرف جيداً أن يفرق بين الصبح والغلط مستلهما مثال البطل يوسف العظمة في الموت ووقوفاً على العيش ركوعاً، حفاظاً على كرامة الوطن والمواطن.

ص 4

❖ استقبلت جماهير أمريكا اللاتينية سواء في الأرجنتين أو في البرازيل الرئيس الأمريكي جورج بوش بالظاهرات الاحتجاجية الحاشدة، فحاصرتة وراحت تنعته بالفاشي والإرهابي مما اضطره للتسلل نحو مقر إقامته وهو يشعر بالذعر...

ص 14: لهذه الأسباب تم اختيار «العميل ميليس» لرئاسة لجنة التحقيق!!

ص 6: دمج المؤسسات الإعلامية: صفقات تحت الطاولة.. ودفاعات مخترقة بالخصخصة

ص 3: «الستار الفولاذي» الأمريكية... استهداف للمدنيين.. والمقاومة بالمرصاد

ص 2: الفصائل الفلسطينية ترفض الإملاءات والضغط على سورية

ص 4: انتفاضة المهمشين تهدد النخب الليبرالية التي تحكم أوروبا

ص 7: عمال «شل» النصر.. النصر.. أيها القضاء

ص 9: وزارة الاقتصاد.. الخنق عبر قرارات الاستيراد

ص 11: جحيم الاستبداد ولا جنّة الموساد

حاجز جديد سيحوّل شمالي الضفة إلى كانتون منفصل..



يبني جيش الاحتلال الإسرائيلي في الأشهر الأخيرة حاجزاً كبيراً جديداً في مفترق «تفوح» جنوبي نابلس، سيتيح له قطع شمالي الضفة عن وسطها. وحسب مصادر في الجيش الإسرائيلي، فقد تقرر إقامة الحاجز قبل نحو تسعة أشهر، وسيبدأ العمل به بعد نحو شهرين.

في الحاجز الجديد ستكون 10 مسارات، 8 باتجاه الجنوب، واثنان باتجاه الشمال. ويبنى هذا الحاجز في مفترق زعتر، تحت التلة التي تقوم عليها مستوطنة «تفوح»، في أرض جرى تمهيدها لهذا الغرض في الأشهر الأخيرة. وصرح بعض ضباط الجيش الإسرائيلي بأن القرار بإقامة الحاجز هو جزء من خطة قيادة المنطقة الوسطى لـ «تصميم المجال»، والتي تعيد تنظيم ترتيبات المواصلات في الضفة. ويرأي محافظ نابلس، فإن الحاجز سينخرط في شبكة الحواجز المأهولة والساتر الترابية التي ستستكمل خطة جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطع محافظتي نابلس وجنين عن باقي أرجاء الضفة.

وقال محافظ نابلس محمود العالول لصحيفة

جنوبي نابلس هو مرحلة أخرى في محاولة لخلق ثلاث كتل منفصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب السيطرة الإسرائيلية على الطرق العرضية وتوسيعها، وتوسيع البناء في المستوطنات القائمة في المنطقة، والتي تجر تغييراً في ترتيبات الحركة في المحيط، وحاجز «تفوح» هذا ينخرط ضمن طريق عابر السامرة الموسع، وفي سلسلة سواتر على الطرق الفرعية الخارجة من القرى شرقي المفترق.

أما حاجز قلنديا فيفصل بين «كانتونين» آخرين في الضفة - الوسط والجنوب، غربي

«هأرتس» أو آخر شهر تشرين الأول المنصرم، إنه حسب تجربة السنوات الماضية، فإنه يخشى من أن تتعامل إسرائيل بالتدريج مع الحاجز الجديد كمعبر حدود دولي، ظاهراً بين منطقة فلسطينية ومنطقة إسرائيلية، كما تتعامل مع حاجز قلنديا حالياً، رغم المسافة البعيدة التي تفصله عن الخط الأخضر. وهكذا، حسب العالول، سيستكمل تحويل منطقة نابلس - جنين إلى «كانتون» منفصل ومنقطع عن وسط الضفة.

كما أنه بتقدير مصدر دبلوماسي يتابع تقييدات الحركة في الضفة، فإن الحاجز الكبير

الحاجز يمتد طريق موديعين - جفعات زئيف، حيث يحظر سفر السيارات الفلسطينية. وهكذا قطعت العلاقات المباشرة بين شمالي منطقة رام الله وجنوبها. ومن الشرق، حواجز متحركة على الطريق رقم ٦٠، «غلاف القدس»، الحاجز في أبو ديس في الطريق إلى بيت لحم والبناء في المستوطنات في شرقي القدس تخلق حاجزاً بين وسط الضفة وجنوبها.

في السنوات الخمس الأخيرة نصب في مفترق «تفوح» حاجز مؤقت على طرف طريق ضيق ذي مسارين فقط. وبينما كانت السيارات الإسرائيلية تتجاوز الطابور الطويل للسيارات الفلسطينية في طريقها جنوباً وشمالاً، كان المسار يسد في وجه المسافرين الفلسطينيين. وفي السنة الأخيرة جرى توسيع الطريق من أجل السماح للسيارات الإسرائيلية بالانتظار في الحاجز بالنسبة للفلسطينيين وتغيير وفقاً لمزاج جنود الاحتلال، ويمكن أن يستغرق بين 10 دقائق وساعتين، ووفقاً لنوع «الفحص» (إطالة على المسافرين في السيارة فقط، فحص الهويات، فحص السيارة أو تأخير طويل لكل سيارة)، وأحياناً ينصب حاجز مؤقت من الغرب، حيث تفحص السيارات القادمة من هذا الاتجاه. أما الحاجز الجديد فيقوم في «عق

شروط صهيونية للسماح بفتح معبر «رفح» الحدودي



لمنعهم من السفر أو اعتقالهم أو غير ذلك في حال تواجدهم في المعبر.

ونوهت أن الاحتلال اشترط أيضاً بأن تزوده السلطة بقائمة أسماء العاملين بالمعبر من خلال الطرف الثالث، على أن تقوم بتقديم أي تحفظات لها على الأسماء لئتم أخذهم بعين الاعتبار من الجانب الفلسطيني.

من جانب آخر أفادت المصادر أن الجانب الفلسطيني أبدى استياءه لما سمعه من العرض الصهيوني، موضحاً أن السلطة لا تستطيع الموافقة على استمرار قوات الاحتلال بالسيطرة على المعبر، ولذلك لا تستطيع القبول بالثبث الحي والمباشر للصور والشاشات، أو تقييد حركة حاملي الهويات، كما لا تستطيع السلطة الفلسطينية منع حاملي الهويات من السفر لمجرد تقديم قوات الاحتلال قائمة بأسماء «المشتبهين»، مشيرة إلى أن الطرف الثالث (الاتحاد الأوروبي) لكي يحصل على الموافقة من الدول الأوروبية للقيام بالدور الذي وصفته قوات الاحتلال سيحتاج إلى بضعة أشهر مما سيؤخر فتح المعبر.

يتمتع بالصلاحية الكاملة للتدخل، ويلتزم بضمان تطبيق الاتفاقيات مع (إسرائيل)، ويلتزم أيضاً بالتدخل في حال لاحظ خرقاً للاتفاقيات بما في ذلك منع الفلسطينيين «المشبهين» من السفر واعتقالهم أو تفتيش ومصادرة بضائع تشكل «خطراً أمنياً».

وأوضحت أن الجانب الصهيوني يصر على أن المعبر فلسطيني مصري، ولكن وفق الشروط التالية: أن يتم ربط أجهزة الحاسوب في المعبر بأجهزة الحاسوب الصهيوني «بثاً حياً ومباشراً، ويتم إرسال صور كاميرات الفيديو التي ترافق نقاط الدخول والخروج ونقاط التفتيش ومكاتب الاستقبال وأجهزة الفحص إلى (إسرائيل) «بثاً حياً ومباشراً»، وفي حال لاحظت قوات الاحتلال (من أجهزة الحاسوب الموصولة بها) أي «خطر» تقوم بإبلاغ الطرف الفلسطيني والطرف الثالث ليقوم بالنع من السفر أو الاعتقال أو المصادرة أو غير ذلك، وتقوم قوات الاحتلال أيضاً بتقديم قائمة أسماء بمن تصفهم بـ «المشبهين الفلسطينيين»

أفادت مصادر إعلامية فلسطينية أن سلطات الاحتلال الصهيوني وضعت عدة شروط تعجيزية خلال الاجتماع الفلسطيني - الصهيوني الذي عقد يوم الثلاثاء الماضي (١١/١) لبحث قضية معبر «رفح».

وبحسب تلك المصادر فإن الموقف الصهيوني من فتح معبر «رفح» يتلخص بالتالي: بأن يتم فتح معبر رفح بعد استكمال التحضيرات بما في ذلك وجود الطرف الثالث، وأن يتم تحديد الحركة للأشخاص حاملي الهويات الفلسطينية، وبعد ٢١ شهراً يقوم الطرفان الفلسطيني والصهيوني والطرف الثالث «الأوروبيون» بتقييم الأداء على المعبر وتقييم الوضع الأمني، وذلك لاتخاذ قرار بالسماح بالحركة لكل الأشخاص بغض النظر عن الجنسية، على أن يتم اتخاذ القرار بالإجماع، وأن يسمح بشكل استثنائي بدخول بعض الأفراد غير الحاملين للهوية الفلسطينية مثل الشخصيات السياسية المهمة والدبلوماسيين ورجال الأعمال المستثمرين، وأن يقوم باقي الأفراد (أي غير حاملي الهويات أو الاستثناءات) بالدخول والخروج من غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم «كريم شالوم».

وأضافت تلك المصادر أنه بالنسبة للبضائع فقد وافق الجانب الصهيوني على خروج البضائع من معبر رفح، أما دخول البضائع لغزة فيجب أن يكون من معبر كرم أبو سالم، منوهين إلى أن الجانب الصهيوني لم يعلن أن معبر كرم أبو سالم (للبضائع القادمة) هو معبر مؤقت إلى حين بناء القدرات الفلسطينية.

وبالنسبة للطرف الثالث، أشارت المصادر أن الجانب الصهيوني يصر على أن يكون الطرف الثالث أكثر من مجرد مراقب قوي بل يريد أن:

الفصائل الفلسطينية ترفض الإملاءات والضغط على سورية

• حواتمة، ١٦٣٦ " جسر لقرارات تضع المنطقة فوق برميل بارود

• عبد المجيد: القرار سيقود المنطقة إلى مزيد من التوتر دون الوصول للحقيقة

نهائياً بعجلة التبعية الأمريكية.

وفي ذات السياق قال إسماعيل دبح عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة ومسؤول إعلامها المركزي في تصريح خاص للخليج بان الوضع الفلسطيني يتأثر بسورية كما يتأثر بالوضع العربي بشكل عام. وأضاف أن سورية داعم أساسي لنضال الشعب الفلسطيني وبأن أي إرباك لها سيكون له مضاعفاته على الوضع الفلسطيني مؤكداً رفض الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة للقرار ١٦٣٦ ووصفه بأنه قرار غير متوازن صدر تحت الضغط المكثف من إدارة بوش المتصهنية.

وقال خالد عبد المجيد الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني في تصريح رسمي «نعتبر القرار الذي صدر عن مجلس الأمن يمثل رضوخاً من المجلس لما تريده الولايات المتحدة، ويمثل عدواناً على السيادة الوطنية لسورية والسيادة القومية لأمتنا لأن هذا التدخل السافر من المجلس سيقود المنطقة إلى مزيد من التوترات دون أن ينجم عن ذلك الوصول إلى الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري، كما سيؤدي إلى فتن داخلية في لبنان إضافة إلى توتر العلاقات السورية والفلسطينية مع لبنان».

واستنكر اللاجئون الفلسطينيون في سورية الضغوط والتهامات الباطلة التي تتعرض لها دمشق بهدف تثبيتها عن مواقفها تجاه قضايا الأمة العادلة. وجدد اللاجئون في رسالة لهم أمس إلى المفوض العام لوكالة الغوث «الانزوا» وقوفهم وتضامنهم مع سورية في مواجهة هذه الضغوط والتهامات. ■

أكدت فصائل فلسطينية أن قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ ضد سورية «يفتح الباب أمام كل الاحتمالات» في المنطقة، وأشارت إلى أن الوضع الفلسطيني يتأثر بسورية كما بالوضع العربي عامة.

وقال الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة لـ «الخليج» إن القرار ١٦٣٦ «يقبل كل الاحتمالات» في الإقليم، فيمكن أن يكون مدخلا أو جسراً لقرارات قادمة تضع المنطقة بأسرها على برميل بارود.

وأضاف إن على كل الدول العربية أن تتخذ موقفاً موحداً في مواجهة الضغوط والإملاءات الأمريكية التي تدعو للهيمنة على كل بلدان الشرق الأوسط وتضع سورية تحت ثقل الشروط التي تستدعي انقلاباً كاملاً في السياسة السورية بما يلبي ا لطلبات الأمريكية في مواجهة قوى الصمود والمقاومة في فلسطين ولبنان والعراق مطالباً بعقد قمة عربية عاجلة لتدارك القرارات الأمريكية القادمة خلال أسابيع.

وقال حواتمة: «نأمل من الأخوة في سورية قطع الطريق على كل تداعيات القرار ١٦٣٦ بتثبيط أعمال لجنة التحقيق السورية والتعامل الكامل مع لجنة التحقيق الدولية».

وكان الناطق الإعلامي باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد اعتبر في بيان أن القرار ١٦٣٦ يدخل المنطقة في طور جديد من تشريع التدخل الأجنبي في الأوضاع الداخلية العربية في إطار التمهيد لفرض إعادة رسم المنطقة العربية حسب أجندة مشروع الشرق الأوسط الكبير لربطها

أبو عمار.. عام على الرحيل وعلى تغييب الحقيقة

استدعاؤه فور بدايات المرض، أكد الإغتيال بالسلم طالباً تشريح الجثة. وجاءت تصريحات العديد من المسؤولين في وزارة الصحة. أمين عام مجلس الوزراء سمير حليبة لتؤكد أن سبب الوفاة يتطابق مع مآذبه إليه طبيبه الخاص، كما أن رسالة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير والشخصية القيادية الأبرز في الحركة، التي تلت في جلسة اجتماع المجلس الثوري التي عقدت في غزة قبل أشهر، أشارت إلى السبب ذاته.

في الكلمة الهامة التي ألقاها أحد القادة التاريخيين للحركة «أبو ماهر غنيم» (عضو لجنتها المركزية، مسؤول مكتب التعبئة والتنظيم، والمشراف الأول على قيادة عمل اللجنة الحركية للتحضير لأعمال المؤتمر العام) أثناء الزيارة التقليدية لمقبرة الشهداء الواقعة بضاحية حمام الشط في تونس بمناسبة عيد الفطر، أمام حشد من الفلسطينيين العاملين والدارسين

السياسي «الأزمة الدائمة بين الرئاسات الثلاث، الخلافات داخل اللجنة المركزية لفتح، الترهل الكبير في بنية الحزب الحاكم وهيئاته، خلخلة البنية الداخلية للتطبيق وتشكيلات كتائب شهداء الأقصى من حيث تلاشي دور المركز القيادي» والشلل الواضح في أداء الوزارات والمؤسسات. وقد أسس لهذه الحالة الهلامية، طبيعة الأسس التنظيمية للحركة - مقدار اقتربها أو بعدها عن المراتبية الحزبية - التي تتيح دوراً أكبر للفرز/ القائد في مجال هيئته أو قطاعه.

الكتابة عن رحيل الخبير اليوم، ليس المقصود منها رؤية المشهد السياسي/الأمني/الكفاحي الفلسطيني بكل ماله وما عليه رغم أهمية ذلك، بل التوقف أمام ضرورة فتح ملف «طبيعة الوفاة» مجدداً، خاصة وأن الأصوات التي ارتفعت معلنة عن وفاته «إغتيالاً بالسلم» لا يمكن حصرها بمقالة الدكتور أشرف الكردي طبيبه الخاص على مدى سنوات، والذي لم يتم

لم تكن الأشهر التي أعقبت استشهاد ياسر عرفات الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني عادية، متناغمة في رتبتها المعهودة مع سابقتها، فقد حملت كل ساعاتها الأكثر طولاً في حياة الشعب، حضوراً استثنائياً للقائد الذي حضر مجرى عميقاً في الواقع والوجدان والتاريخ الفلسطيني والعربي والأممي. فأمام كل أزمة سياسية داخلية في الجسم الفتاوي المترامي، ومع كل هزة تعصف بالبيت السياسي الفلسطيني، وبمواجهة كل استحقاق داخلي واقليمي، وخلال رحلة البحث عن حلول للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المأزومة لآلاف العائلات الفلسطينية داخل فلسطين التاريخية وخارجها، كان «الخيار» حاضراً في ذاكرة الجميع، ولسان حالهم يردد «وينك أبو عمار». إنها الحاجة الدائمة التي لا تتوقف لوجود شخصية كاريزمية استثنائية، جسدها على مر السنوات المنصرمة رمزية ياسر عرفات، خاصة في ظل فوضى القرار الداخلي

حياة الملايين، مجددة حركة الجدل التي ارتبطت بأسباب المرض، والغموض الذي رافق الوفاة، والمصير الذي لحق بالتقرير الطبي حول سبب الوفاة المباشر. لقد راهن «البعض» على الذاكرة المتقوية التي يتوهمون وجودها في عقول شعبنا، لكن كل القيادات الوطنية والكوادر المناضلة والملايين من أبناء الشعب والأمة، ترفع صوتها الآن، بأن ساعة معرفة الحقيقة عن ظروف استشهاد قائدها قد دقت وبقوة. إن ضرورة تشكيل لجنة تحقيق وطنية، يشارك فيها أبرز رجال الاختصاص من داخل السلطة والقوى السياسية والهيئات الشعبية، بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الأيديولوجي، بالتعاون مع كل الهيئات العربية، والدولية الصديقة أصبحت مهمة وطنية ملحة، فالانتقال من منصات الخطابة، وعبارات الوفاة المدلجة على الورق، إلى لجنة التحقيق التي تباشر عملها الفوري، أصبحت هي المعيار الدقيق والوحيد لمعرفة درجة الوفاء للشهيد والقضية. إن قائداً بمكانة أبي عمار المحلية والإقليمية والدولية، وقضية بأهمية فلسطين التاريخية، أرضاً وشعباً وديانات، تتطلب منا جميعاً، الشروع الفوري بكشف الغموض الذي أحاط برحيله.

■ محمد العبد الله

الانتخابات التشريعية المصرية

الحزب الحاكم والإخوان يضربان تحت الحزام!

قليلة من المرشحين وبحملات انتخابية متواضعة وخجولة وفي مناطق محددة.

ولعل العلاقة المتأرجحة التي كانت على الدوام قائمة بين الإخوان والحزب الحاكم ستأخذ أشكالاً جديدة مع هذه الانتخابات، خصوصاً وأن نقاشات كثيرة شهدتها هذه المرحلة رافقت الحملات الانتخابية لكل من الطرفين، بعضها حمل الكثير من الغزل المبطن، وبعضها اتسم بفتح مواضيع شديدة الخصوصية والحساسية كالفساد، والمرأة، والشؤون الاقتصادية والسياسية. وكل المؤشرات تدل حالياً على أن هناك نوعاً من التفاهم السياسي بين النظام و«الإخوان المسلمين» يدلل البعض عليه بتجنب مرشحي الإخوان توجيه أية انتقادات إلى نظام الرئيس مبارك في دعايتهم الانتخابية، بل غياب أي حديث في السياسة عن خطاب الجماعة منذ بدأت معركة الانتخابات.

ولكن ذلك لم يحل دون قيام مشادات جانبية بين مرشحي كل طرف فدعايات للحظة الأخيرة «بدت في معظمها من قبيل الدعاية السوداء، حيث تفرغ كل حزب لتعداد مساوئ الآخر» ولعل رفع الإخوان لشعار «الإسلام هو الحل» كان من الأسباب الأساسية لاشتداد هذا النوع من المعارك، فقد شهدت الأيام القليلة الماضية معارك دعائية شديدة بين الحزب الوطني والإخوان المسلمين وأخذ قياديون في الحزب الوطني بتوجيه الاتهامات لحركة الإخوان بأنها «تستغل الدين لاستئثار التعاطف الشعبي»، كما اتهم بعض المثقفين الإخوان باستحضار حالات الاستقطاب التي سادت في مصر خلال الثمانينات والتسعينات والتي أبرز ما طبعها اللفظ والمناقشات العقيمة حول دور الدين في السياسة، مستندين إلى أن كثيرين من مرشحي الجماعة راحوا يدعون في مؤتمراتهم الانتخابية المصريين إلى: «صوتك للإخوان هو صوت للإسلام»، مشددين على أن الجماعة تعزز بشعارها ولا تنوي التخلي عنه مهما حدث. وعلى الرغم من أن ثمة شعوراً بأن المرحلة الأولى قد لا تشهد مفاجآت من العيار الثقيل،

أخذت القوى السياسية المصرية في الأيام القليلة الماضية بتكثيف نشاطها في الشارع المصري استعداداً للمرحلة الأولى من الانتخابات التشريعية المصرية المقررة الأربعاء ١١/٩/٢٠٠٥، والتي يتنافس فيها ١٥٠٠ مرشح على ١٦٢ مقعداً في ٨ محافظات.

وتأتي هذه الانتخابات التشريعية بعد شهرين على الانتخابات الرئاسية الأولى التعددية التي تجري بالاقتراع العام في تاريخ مصر والتي «فاز» فيها الرئيس المصري حسني مبارك الحاكم منذ ٢٤ عاماً.

وسينافس المرشحون في المراحل الانتخابية الثلاث على ٤٤٤ مقعداً في مجلس الشعب الذي يضم ٤٥٤ عضواً، بينهم عشرة يعينهم رئيس الجمهورية. ويسيطر الحزب الوطني الديمقراطي حالياً على الغالبية الكبرى للمقاعد (٤٠٢) فيما تبدأ دورة البرلمان الجديد في ١٣ كانون الأول.

وقد رشح الحزب الوطني الحاكم لهذه الانتخابات ١٦٢ مرشحاً، فيما لم تقدم المعارضة مجتمعة سوى ٨٢ مرشحاً، بانتظار الجولة الثانية التي ستجري في ١٥ تشرين الثاني الحالي.

وامتلات شوارع وساحات القاهرة بصور المرشحين واللجان الانتخابية، وخاصة تلك العائدة لقوى المعارضة وتحديداً الإخوان المسلمين، وأبرز شعاراتها «حان وقت التغيير» و«معاً من أجل الإصلاح»، الأمر الذي لم يهتم به كثيراً الحزب الوطني الحاكم وبقية القوى السياسية الأخرى.

وتشير معظم التوقعات إلى أن المنافسة ستتحصر غالباً، وفي معظم دوائر المرحلة الأولى بين ممثلي الحزب الحاكم وممثلي القوى والشخصيات المنسقة عنه وممثلي حزب الإخوان المسلمين، الذين استعدوا على ما يبدو للمعركة بشكل كبير، وذلك بعكس بقية أحزاب المعارضة التي رغم انضوائها تحت لواء «الجبهة الوطنية للتغيير»، إلا أنها لم تتمكن من ترشيح سوى أعداد



التي تجرى في البلاد والتي ظل التلاعب فيها أمراً روتينياً ومعتاداً على مدى عقود.

غير أن قوى المعارضة وأحزابها المتحالفة انتخابياً ضد الحزب الوطني الحاكم، ما تزال تتحدث عن «تزيير من المنع»، في إشارة إلى استخدام الحزب الحاكم الذي يقوده الرئيس المصري حسني مبارك ونجله جمال إمكانات الدولة وأجهزتها المختلفة لمصلحة مرشحيه. ويشكو المرشحون المعارضون من مظاهر عدة لتدخلات فظة من الحكومة للتأثير في العملية الانتخابية، أبرزها التسجيل الجماعي لعشرات الألوف من موظفي الدولة في دوائر المسؤولين والوزراء والشخصيات البارزة في الحزب الحاكم المرشحين في الانتخابات خلفاً للقانون المصري في هذا الشأن الذي يجعل القيد في جداول الناخبين فردياً ويشترط أن يكون للناخب محل إقامة في مكان قيده تحديداً.

مبارك إن العالم كله سيراقب مصر ليقوم نظامه بالتزيير، مضيفاً أن: «أهم أساليب التزيير هي اللعب بجداول الناخبين». وكانت المنظمات الحقوقية أقامت دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري للسماح لها بمراقبة الانتخابات داخل وخارج اللجان الانتخابية بصورة مباشرة والزام جميع مؤسسات الدولة بالتعاون والتنسيق معها.

وكانت منظمات حقوقية وجمعيات أهلية عدة طلعت أمام المحكمة في قرار سابق أصدره رئيس لجنة الانتخابات وزير العدل محمود أبو الليل يشترط أن يمارس المراقبون عملهم من خلال المجلس القومي لحقوق الإنسان، الذي شكلته الحكومة قبل سنتين. وعلى رغم أن وزير العدل تراجع عن هذا الشرط، إلا أن الأوساط الحقوقية استقبلت الحكم بارتياح واعتبرته «تكريساً» لمبدأ حق المجتمع المدني في الرقابة على كل أنواع الانتخابات

اعتبرت المعارضة أن ممارسات مثل: القيد الجماعي لموظفي الدولة والتسريع بإدخال خدمات البنية الأساسية من مياه وكهرباء، هي من قبيل الرشوات الانتخابية». كما أن قضية الإنفاق المبالغ فيه لا سيما من قبل مرشحي الحزب الوطني والإخوان، دفعت بحزب التجمع إلى تقديم شكوى ضد تجاوز نفقات الدعاية الانتخابية التي حددتها لجنة الانتخابات بـ ٧٠ ألف جنيه.

وبقيت أمور كثيرة تعد من القضايا الجوهرية التي يتمحور حولها الجدل بين المعارضة والنظام في كل انتخابات عاقلة، وعلى رأسها أساليب التزيير ومراقبتها، وتورط العديد من رجال الأمن في مثل هذه القضايا

وكان المتحدث الرسمي باسم الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات «محمد زارع» قد صرح لبعض وسائل الإعلام أن: «التزيير قد حدث بالفعل وأن الحكومة لن تنتظر ليوم الانتخابات الذي قال عنه

40 عاماً على اغتيال المهدي بن بركة..

تواطؤ المستعمرين مع المستبدين لذبج حركات التحرر



شهد العام ١٩٦٥، أي قبل نحو أربعين عاماً، اغتيال زعيم المعارضة المغربية، الشخصية الرمز في حركة مناهضة الاستعمار، المهدي بن بركة، في منفاه في قلب باريس.

عملية مشتركة نفذتها الأجهزة الأمنية التابعة للملك المغربي الحسن الثاني، بالتواطؤ مع رجال الشرطة وبعض المجرمين الفرنسيين. وحتى هذا التاريخ، لم تتضح ملامسات هذه القضية المثيرة على الرغم من إجراء تحقيقين، كما لم يتم العثور على جثة بن بركة، الذي أسس الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في العام ١٩٥٩ قبل أن يتحول في العام ١٩٧٥ إلى الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، كما لم تتضح ظروف مقتله.

في يوم الجريمة النكراء، حضر بن بركة، الذي كان حينها رئيس منظمة القارات الثلاث التي تجمع دولاً حديثة الاستقلال وحركات تحرير، إلى حانة <ليب> الشهيرة في شارع سان جرمان في قلب باريس، حيث كان على موعد مع عدد من الأشخاص، ففوجئ باثنين من رجال الشرطة الفرنسية، لوي سوشون وروجيه فوانو، يدعوانه إلى مرافقتهم في سيارة كان يقودها مخبر لجهاز الاستخبارات الفرنسي، هو أنطوان لوبيز. واقتيد بن بركة إلى فوننتي لو فيكونت في ضواحي باريس، في فيلا أحد أكبر المجرمين جورج بوشيساش، ومن حينها لم يره أحد على قيد الحياة. وبعد أسابيع من عملية الخطف، أعلن أحد شهود العملية انه رأى وزير الداخلية المغربي حينها اللواء محمد أوقفير يقتل بن بركة في الفيلا المذكورة. وأشار التحقيق القضائي سريعاً بأصابع الاتهام إلى عدد من رجال السياسة الفرنسيين ورجال الشرطة ومجرمين معروفين، وتبين أن أوقفير ومدير الأمن الوطني المغربي أحمد الدليمي وزعيم وحدات مغربية خاصة يدعى شوكي، كانوا جميعاً موجودين في باريس في ذلك الحين. وأسفر التحقيق الأولي عن توجيه التهم إلى ثلاثة عشر شخصاً من بينهم أوقفير وأحد مسؤولي جهاز الاستخبارات مرسال لوروا فينفييل، ولوبيز وأحد المجرمين ويدعى فيغون، والذي عثر عليه ميتاً في السابع عشر من كانون الثاني من العام ١٩٦٦، حيث أفاد التحقيق انه انتحر. وفي الخامس من تشرين

الأول الحالي، عين وزير العدل المغربي محمد بوزويق قاضياً للتحقيق لتنفيذ الإنابة القضائية التي وجهها القضاء الفرنسي للمغرب في أيلول من العام ٢٠٠٣، وجددها في أيار الماضي، حيث يتوقع أن يتوجه قاضي التحقيق الفرنسي باتريك رامانيل في نهاية تشرين الثاني إلى المغرب لبحث القضية. وفي هذا الإطار، أعلن الأبن الأكبر لبن بركة بشير في مؤتمر صحافي أمس، أنه «لن يكتفي بحقيقة مزورة» حول مقتل أبيه، مؤكداً أن المسؤولية السياسية لهذا العمل الإجرامي الذي أدى إلى مقتل والده منبثقة عن أعلى مستوى في الدولة المغربية، في إشارة إلى الملك الحسن الثاني، من ناحيته، أعرب المحامي موريس بوتان الذي يدافع عن أسرة بن بركة منذ أربعين سنة، عن أمله في أن تتوصل الإنابة القضائية التي جددت في أيار الماضي، إلى تحديد مستوى مسؤولية وتواطؤ الأجهزة المغربية والفرنسية.

لقد بدأت تتكشف في الفترة الأخيرة مجموعة من الوثائق والمعلومات التي تثبت تورط فرنسا وأجهزتها الأمنية في كثير من الأعمال الإجرامية ضد زعماء ورجالات حركات التحرر، وخاصة الأفارقة منهم.

يأتي كل هذا في وقت تحاول فيه الحكومة الفرنسية استعادة مواقعها ومكانتها في بعض مستعمراتها السابقة من خلال ادعائها مناصرة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه البلدان. ■

أعاصير المقاومة العراقية تعصف بالغزاة..

تشرين الأول: ٩٣ قتيلاً أمريكياً ومئات الجرحى



كبيراً، وتتسع لتشمل مدناً ومناطق كانت «هادئة» حسب تصنيف قوات الاحتلال، وهذا له دلالات ومعان كبيرة، أهمها أن ما يجري في العراق الآن هو بداية فشل حقيقي للمشروع الأمريكي الهادف إلى تمزيق العراق شعبياً وسياسياً.

في بغداد ومحيطها وفي محافظة الأنبار. وفيما يحاول الأمريكان عبثاً التضيق على المقاومين، من خلال شن حملات عنيفة على بعض المناطق التي يفترضون أنها تأوي المقاومين؛ تشهد عمليات المقاومة في الفترة الأخيرة تصاعداً

اعترفت مصادر رسمية ناطقة باسم قوات الاحتلال الأمريكية بمقتل ٩٣ عسكرياً أمريكياً في مناطق متعددة من العراق خلال شهر تشرين الأول، بينما لم تشر هذه المصادر إلى عدد الجرحى الذي يفترض أن يكون من ستة إلى عشرة أضعاف القتلى، بناء على مفاهيم العلوم العسكرية.

وحسب هذه المصادر، التي اعتادت أن تخفي الحجم الحقيقي لخسائر قوات الاحتلال في العراق، فإن هؤلاء القتلى سقطوا بأساليب مختلفة، منها السيارات المفخخة والعبوات الناسفة وقذائف الهاون والأحزمة الناسفة، ومنها الهجمات الخاطفة بالأسلحة الخفيفة، كما أن هذه العمليات اتسمت بالدقة وشملت معظم الأراضي العراقية؛ ولم تنحصر في مناطق معينة، وإن كانت أكثر تركيزاً

«الستار الفولاذي».. استهداف للمدنيين.. والمقاومة بالمرصاد!

الحدود السورية، مع وصول وفد الجامعة العربية برئاسة الأمين العام المساعد أحمد بن حلي إلى بغداد للإعداد لـ «مؤتمر الوفاق» الذي يتوقع أن يعقد في القاهرة نهاية الشهر الجاري، بحضور محتمل لممثلين عن حزب البعث و«المقاومة العراقية» حيث المشاورات الجارية بين بن حلي وممثلي الكيانات السياسية ستواصل خلال اليومين المقبلين للإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني في القاهرة. وأكد بن حلي أن «مختلف الأطراف تدرس ورقة العمل التي أعدها الأمين العام للجامعة عمرو موسى».

وفيما لا ترغب بعض الأطراف العراقية وخاصة تلك التي تتبنى نهج المقاومة أن توجه ورقة عمل موسى «إدانة عاتمة إلى العنف ليشمل المقاومة، وتطالب بتحديد سقف زمني لجولة انسحاب قوات الاحتلال، ترى الأحزاب المشاركة في الحكومة أن هذا الأمر مرهون بقرارها وتفضل التركيز على تعزيز العملية السياسية و«رفض اللجوء إلى العمل المسلح تحت أي ذريعة».

خانعة بأنها تواجه «مقاومة تفوق التوقعات»، استخدم المقاومون فيها الأسلحة الرشاشة وصواريخ مضادة للدروع. وأفادت شبكة «سي إن إن» أن المقاومة ضارية جداً هذه المرة رغم أن المشاركين في هذه العملية من قوات المارينز يزيد عددهم على ٢٥٠٠ جندي أميركي وألف جندي عراقي، لافتة إلى أن المقاومين لا يتوقفون عن إطلاق النار من كل مكان ومن كل الاتجاهات باتجاه القوات الأميركية التي تحاول عبثاً السيطرة على وسط المدينة. وأفادت صحيفة «نيويورك تايمز» أن القوات الأميركية واجهت مقاومة «فاقت توقعاتها» ولم تتمكن من السيطرة إلا على بضعة أحياء في حصيبة، في حين كشف رئيس عشائر الكرالية في القائم الشيخ أسامة الجدعان أن القصف الأميركي أدى إلى مقتل ٢٠ مدنياً بينهم نساء وأطفال وإصابة ٥٠ آخرين، وندد بالعمليات العسكرية ووصفها بأنها جزء من مخطط تدميري شامل.

ويتزامن الهجوم الأميركي على القائم، قرب

ما تزال قوات الاحتلال الأميركية ترتكب المجازر المتتالية ضد الشعب العراقي بحجج وذرائع مختلفة، ومؤخراً، وللمرة الرابعة خلال شهرين، بدأت بعملية ذبح وتدمير جديدة أسمتها «الستار الفولاذي» وأعلنت أن الهدف منها هو «تنظيف مدينة القائم من إرهابيي تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين». وأكد شهود عيان أن ما يجري في مدينة القائم حالياً هو «إبادة جماعية» لا تهدف إلا إلى القتل المتعمد والتدمير الكلي وإذلال العراقيين.

ففي هذه العملية «الستار الفولاذي» في القائم، وخصوصاً في بلدة حصيبة ومحيطها قرب الحدود مع سورية تواصل القوات الهمجية الأمريكية مسلسلها الدموي، ولكنها اعترفت

دمج المؤسسات الإعلامية يقسم الصف..؟

صفقات تحت الطاولة ودفاعات مخترقة بالخصخصة

بين الفائض والمفاز الفائضة، كانت «العملية الإصلاحية» في الإعلام الرسمي، التي بدأت في عهد وزير الإعلام الحالي مهدي دخل الله «المصنف من بين الإصلاحيين الجدد» والذي عرف عنه قبل استلامه الوزارة جراته في طرح ومقاربة قضايا وموضوعات كانت للتو مسلمات لم يجرؤ أحد على طرحها ومقاربتها، كدعوته الصريحة في إحدى افتتاحيات جريدة البعث إلى «تغيير جوهر في مبادئ الحزب وتركيبته ومنطلقاته النظرية وتحويله إلى حزب قطري...» ودعوته الأخيرة لوسائل الإعلام السورية «من أجل الانتقال إلى نقل نبض الشارع وليس النبض الرسمي الذي له اعتباراته...».

الخطوة الإصلاحية التي قادها الوزير بدأت بسلسلة إجراءات وانتهت بدمج مؤسسة تشرين ومؤسسة توزيع المطبوعات بمؤسسة الوحدة، اعتبرت خطوة جريئة ونوعية في إطارها النظري «من حيث أن تقديم خطاب إعلامي مؤثر وفعال ومقنع يحتاج إلى مؤسسات كبيرة تمتلك من الإمكانيات المادية والتحريرية والفنية مايساعدها على البقاء والمنافسة أمام الفضاء المفتوح لوسائل الإعلام الأخرى التي تستند إلى قاعدة مالية ضخمة وقاعدة تحريرية وفنية تجعلها غير قادرة على نقل الخبر فحسب بل وفي صنعه أيضا». ولكن لم يخف على أحد أن الحسوبيات والمصالح الشخصية اللتين شكلتا الدافع الأساسي للخطوة، كانتا المحرك القوي في عملية الدمج، ولم تكن مسألة تطوير الخطاب الإعلامي وأنظمتها كما طالب بذلك الإعلاميون في مؤتمراتهم الأخير، محل اهتمام لدى المعنيين بالإصلاح و«المصلحين»، وانقلب الإصلاح إلى «تصليح» وأوضاع المقربين والمدعومين والمسندين، كل حسب قوته في قربه من مركز القرار، وتطلب الإصلاح إصلاحا، وشعر الإعلاميون والمتفائلون بالعودة الإصلاحية بسخافة الشعار وهزالة القضية في دولة القانون والمؤسسات.

جريدة تشرين، مؤسسة توزيع المطبوعات، مؤسسة الوحدة، ثالث إعلامي في «مغارة علي بابا» للإعلام الرسمي، تتغير هويتها الإعلامية مع العهود والزعامات والرئاسات...

الهدف غير المعلن

تصفية مؤسسة المطبوعات

بدأت فكرة دمج المؤسسات الإعلامية الثلاث (تشرين - الوحدة - توزيع المطبوعات) في عهد وزير الإعلام الأسبق محمد عمران، وكان الهدف من الخطوة تفرغ مؤسسة الوحدة وجعلها مقرا لوزارة الإعلام، لكن الوزير السابق أحمد الحسن أوقف المشروع فور تسليمه الوزارة، ليعود المشروع من جديد في الأسبوع الأول من تولي الوزير الحالي مهدي دخل الله حقيبة الإعلام، ولكن بخلفيات وأهداف مختلفة عن السابق، كان المعلن منها إصلاح المؤسسة الإعلامية وتخفيف الأعباء المالية والحد من الخسائر واستيعاب الفائض من العمال، على الرغم من أن القائمين على المؤسسات الإعلامية والعمال فيها أبدوا اعتراضهم على مشروع الدمج، لأن المشكلة أساسا تكمن في السياسة الإعلامية وليس في شكل مؤسسات الإعلام بحد ذاته.

مسؤول في وزارة الإعلام قال: «إن الهدف الحقيقي من وراء دمج المؤسسات الإعلامية هو القضاء على مؤسسة توزيع المطبوعات التي تقدر صافي أرباحها السنوية بـ ٢٥ مليون ل.س، خاصة بعد أن وصفها رئيس الحكومة بأنها «مؤسسة تافهة ويجب إلغاؤها» وذلك منذ توليه لرئاسة الحكومة وأثناء اجتماعه بالكوادر الإعلامية في الوزارة». ويضيف المسؤول: «بأن مشروع الدمج تم وضعه بسرية تامة في كواليس وزارة الإعلام دون إجراء أية دراسة للجدوى الاقتصادية والسياسية والإعلامية، ولم يعلم به العاملون في المؤسسات المعنية إلا بعد رفعه للجنة الاقتصادية، وهذه السرية في التعامل مع هذا الملف يعود برأي المسؤول - إلى وجود نية لتصفية مؤسسة المطبوعات وبأن هناك مؤسسات خاصة للتوزيع، (إحداها تعود إلى أبناء أحد المسؤولين الكبار) تعمل لدى بعض دوائر القرار من أجل رفع يد الدولة عن توزيع المطبوعات كي تدخل هي في هذا القطاع الذي يحقق أرباحا عالية ولايتطلب توظيف رساميل كبيرة، خاصة وأن المؤسسة العامة للتوزيع ومنذ سنوات تتعرض للتغيب ويتم تجاهل مطالباتها، حيث تقدمت المؤسسة العامة بعدة طلبات إلى الحكومة من أجل شراء سيارات لنقل وشحن المطبوعات ولكن هذه الطلبات كانت تقابل دائما بالرفض مع العلم أن لدى المؤسسة ٦٠ مليون ليرة في حساب مؤسسة السيارات، في حين تم شراء أكثر من ٢٠ سيارة سياحية للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وعشر سيارات سياحية لجريدة



بالعمل الصحفي والارتقاء بالمهنة ورفع مستوى الأداء، كما أن الضبابية التي رافقت عملية الدمج هذه لا يمكن أن تفهم إلا أنها تعبير عن أسلوب في اتخاذ القرار لا يتناسب مع الشفافية التي يكرسها السيد الرئيس في عمل مؤسسات الدولة».

ويضيف اتحاد الصحفيين «بأن القانون بشكل عام يجب أن يمثل إرادة المجتمع وشريعته ويجب أن يوضع في خدمة المجتمع وليس فوق المجتمع حيث ظهر من خلال مداخلات جميع أعضاء المؤتمر العام لاتحاد الصحفيين رفضهم مشروع قانون الدمج، الذي خلق أجواء من الاضطراب و الضوضاء الإعلامية والتأثير السلبي لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية بشكل يتنافى مع أهداف القانون والأسباب الموجبة له».

وبحسب اتحاد الصحفيين فإنه: «من الضروري في هذه المرحلة أن تتم عملية تطوير وإغناء الإعلام السوري في البنية التشريعية والتنظيم وآليات العمل وحرية التعبير في كل مؤسسة على حدة لتتمكن من الرد على التحديات الخارجية ومواكبة التطورات المتسارعة في وسائل الإعلام، فالإعلام السوري في هذه المرحلة بحاجة إلى التنوع والتعدد سواء الرسمي أو الخاص، لأن طبيعة الأحداث المتعددة والمركبة والموقف السوري المطلوب لمواجهتها يتطلب حالة من التنوع والتعدد وليس حالة الاختصار أو الدمج القسري للوسائل القائمة حاليا».

ويرى الاتحاد: «بأن دمج المؤسسات الإعلامية في مرحلة تتطلب التوسع والانتشار وتعدد الوسائل، سوف يرتد بالموقف الإعلامي نحو التفكك والضياع، وهذا ماينعكس سلبا على الموقف السياسي وبخاصة في أجواء الفضائيات المفتوحة التي تؤثر في صياغة وصناعة الرأي العام السوري، كما أن عملية الدمج بالإضافة إلى إشكالاتها السياسية والفكرية على الكادر الصحفي، سوف تخلق مناخا مضطربا ومعتدا على الكادر الإداري والفني داخل المؤسسات، لأن الانتقال من حالة مستقرة إلى وضع آخر

غير مضمون سوف يشكل حالة إرباك قوية من الصعب السيطرة عليها في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد، وهو الأمر الذي يفسح في المجال أكثر أمام وسائل الإعلام المعادية للسيطرة أو التأثير سلبا على الرأي العام السوري».

خسارة تقدر بـ ٢٥ مليون ليرة سنويا

من المؤكد أن مؤسسة تشرين ومؤسسة الوحدة لن تخسر شيئا على الصعيد الاقتصادي في حالة الدمج لأنها بالأساس مؤسسات خاسرة، في حين أن المؤسسة الثالثة الرابعة (المطبوعات)

ستنتقل إلى الخسارة، حسب ما يؤكد أحد المسؤولين فيها معتبرا «أن أصحاب مشروع الدمج لم يأخذوا بعين الاعتبار ماستخبره الدولة ماليا واقتصاديا، وما سيخلق مستقبلا من مشكلات إعلامية وسياسية وثقافية، حيث تعد مؤسسة توزيع المطبوعات من المؤسسات الراحبة التي تحقق ربحية عالية لقطاع العام، ويقدر متوسط أرباحها الصافية ما بين ٢٠ - ٢٠ مليون ليرة سورية، وفي حال دمج المؤسسة والغاء هويتها المالية المستقلة فإنها ستتحول من مؤسسة رابحة إلى جزء من مؤسسة خاسرة، تضطر لتأمين رواتب العاملين فيها - البالغ عددهم ٢٥٠ عاملا - من خزينة الدولة، وسوف تتحمل الأخطاء المرتكبة ماليا وإداريا خلال السنوات الماضية في مؤسسات صحفية أخرى» مضيفا «أن ادعاء أصحاب مشروع الدمج سيخفف من الخسائر ويؤمن المرونة في أعمال توزيع المطبوعات الدورية الخاصة هو ادعاء لاساس له منطقيا، لأن الهدف الحقيقي للدمج هو إيجاد الحجة لتأسيس شركات خاصة، وهذه الشركات سوف تسعى جاهدة لسحب المطبوعات الرابحة التي توزعها المؤسسة وتترك فقط المطبوعات التي لا عائدية مالية منها (الصحف اليومية السورية) علما أن المؤسسة تغطي تكاليف ونفقات توزيع هذه المطبوعات من خلال مبيعات المطبوعات الراحبة (المحرر - زهرة الخليج - سيدتي... إلخ) وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع النفقات مقابل انخفاض العائدات، وبالتالي سوف لن تكون

المؤسسة قادرة على تخفيض خسارة المؤسسات الخاسرة أصلا (تشرين - الثورة) خاصة وأن المؤسسة سوف تخسر مصداقيتها المالية أمام الناشرين العرب والأجانب نتيجة فقدانها لاستقلاليتها المالية وخضوعها عند تسديد التزاماتها لتقييم مختلف ودورة مستندية ومالية لمؤسسة خاسرة بعد أن كانت مؤسسة رابحة لها حسابها الخاص بالقطع الأجنبي، وتسيده التزاماتها من خلاله دون أي تأخير علما أن مصداقية المؤسسة منحها سمعة متميزة لدى كل شركات التوزيع الخاصة والعامة».

الحذير الإعلامية لعملية الدمج

بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة، فإن هناك محاذير إعلامية يمكن أن تنتج أثناء عملية الدمج، حيث عملت المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة على اتباع سياسة توزيعية متوازنة كدعم غير مباشر لمبيعات الصحف السورية المتدنية، وذلك من خلال فرض «رفع» أسعار الصحف العربية اليومية المنافسة (اللبنانية) بحيث يصبح سعر النسخة ضعف سعر الصحيفة المحلية كحد أدنى، بالإضافة إلى ترك هامش زمني تحقق من خلاله الصحف المحلية أعلى نسبة مبيعات يوميا، حيث كانت المؤسسة تقوم بتوزيع الصحف المحلية قبل الصحف العربية من أجل الحصول على مبيعات أعلى وتخفيض حجم خسارتها رغم أن المؤسسة كانت تستطيع أن توزع الصحف العربية بالوقت نفسه الذي توزع فيه الصحف المحلية.

ويقول المسؤول في المؤسسة: «على الرغم مما قدمته مؤسسة التوزيع من خدمات لحماية الصحف المحلية أمام المنافسة على الأقل لأداء المطلوب منها في الإعلام الداخلي، إلا أن الصحف تلقى بالمسؤولية على مؤسسة التوزيع لأنها الجهة الوحيدة القادرة على توضيح حالة الفشل وبيان مستوى الأداء الحقيقي لأي مطبوعة دورية، وإذا كانت إدارات بعض المطبوعات الدورية السورية (الخاصة والعامة) تحمل المؤسسة مسؤولية الفشل، فإن أول سؤال يجب أن يوجه لها: «لماذا يوجد مجلات وصحف تحقق مبيعات عالية كالمحرر أو الاتجاه الآخر أو زهرة الخليج والتي توزع أيضا عن طريق المؤسسة؟».

قانون دمج المؤسسات الإعلامية سيدخل حيز التطبيق بدءا من منتصف الشهر الجاري دون أن يرافق ذلك أية مؤشرات تدل بأن هناك تغييرا في نوعية الخطاب الإعلامي وتحسين أداء عمل المؤسسات الإعلامية كما جاء في مبررات دمج المؤسسات؛ ولا يوجد حتى الآن أي تصور لآلية الإدارة والمهام وتحديد المسؤوليات، الثورة بقيت الثورة، وتشرين بقيت تشرين، مؤسسة المطبوعات تم اعتقالها ونفيها والحاقها بإجراء المؤسسة المحدثة، ليبقى الباب مفتوحا أمام الأسئلة التالية:

لماذا أصرت وزارة الإعلام على دمج المؤسسات المذكورة رغم معارضة الإعلاميين وتنظيمهم النقابي؟ وهل أزمة الإعلام السوري هي أزمة إعلامية صرفة؟

ولمصلحة من سيتم تصفية مؤسسة المطبوعات التي تحقق أرباحا تقدر بـ ٢٠ مليون ليرة سورية؟

ولماذا تم تداول مشروع دمج المؤسسات بشكل سري وفي الكواليس ودون أخذ رأي القائمين على المؤسسات المشمولة بالدمج؟

لماذا في هذا الوقت بالذات يتم العبث بالمؤسسات الإعلامية في حين أن الظروف تقتضي تقديم المزيد من الدعم لها كي تستطيع أن تصد الحملات الإعلامية التي تهدف إلى النيل من استقلالية البلد.



النصرة.. النصره... أيها القضاء

سينظر القضاء السوري في الحادي عشر من الشهر الجاري بالدعوى المرفوعة من عمال شركة «شل» سورية ضد إدارة الشركة.. هذه القضية التي كنا في «قاسيون» قد أسهبنا في شرحها وعرضها على الرأي العام، وقمنا عبر موقعنا الإلكتروني بحملة تضامنية مع العمال الذين تم حرمانهم من كافة حقوقهم ومستحقاتهم، ورفعنا في هذا الصدد رسالة إلى رئيس الجمهورية موقعة من عشرات العمال الذين وقع عليهم الظلم والإجحاف.

وهانحن اليوم، نرفع صوتنا للقضاء السوري، ونهيب به أن يكون عادلاً ونزيهاً في تعامله مع هذه القضية، وأن ينهي مأساة

العمال المستمرة منذ ست سنوات، ويعطي كل ذي حق حقه، خاصة وأن المفسدين وعبر السنوات الماضية، أعاقوا حصول عمال



شركة «شل» سورية على حقوقهم، مما سمح لإدارة الشركة بالتمادي أكثر فأكثر، والعدالة!!

قضايا الفساد... بازدياد فإلى متى؟



أصدرت دائرة التنفيذ بدمشق إخطار برقم ٩٣٠٥ / ٢٠٠٥ تنفيذاً لقرار محكمة الاستئناف المدنية الرابعة بدمشق رقم ٤٩٠ بحق الشركة العربية المتحدة للصناعات النسيجية «الدبس» والزامها بدفع مبالغ مالية مجموعها ٣٨.٩٣٥٤٧ ثمانية وثلاثون مليون وتسعمائة وخمسة وثلاثون ألف وأربعمائة وسبع وأربعون ليرة سورية لصالح التاجر «نور الدين عجان الحديد» والذي قام باستئجار بضاعة من الشركة بقيمة ١٠٠ مليون ليرة سورية بموجب العقد رقم ت/٢٢٠٧/٢٢٠٧ تاريخ ١٩٩١/١١/٦ وقام بدفع مبلغ قدره ٢٥ مليون ليرة سورية من قيمة البضاعة على أن يقوم بتسديد باقي قيمة البضاعة والبالغة ٧٥ مليون ليرة سورية لغاية ١٩٩٢/١٢/١ بشكل أقساط شهرية مضافاً إليها قيمة الفوائد ٩٪ كما قام المذكور بوضع إشارة رهن من الدرجة الأولى على عدد من عقاراته كضمان لحسن تنفيذ بنود وأحكام العقد.

رئيس مجلس الوزراء بعرض الصلح مع الشركة ودفع ما يترتب بذمته مقابل إلغاء التوقيف العرقي وقرار منع المغادرة ورفع إشارة الرهن الموضوع على عقاراته مع إلغاء قرار الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة. وبعد ذلك قام المذكور بدفع كامل أساس المبلغ المستحق والبالغ حوالي ٧٤ مليون ليرة سورية وتعهد بدفع الفوائد المستحقة على المبلغ المذكور والبالغة ٢٤ مليون ليرة على شكل أقساط شهرية قيمة كل منها مليون ليرة سورية، إضافة إلى وضع إشارة تأمين جبري من الدرجة الأولى على عقارات خالية له من أية إشغالات كضمان لحقوق الشركة وتم الاتفاق على متابعة إجراءات المحاكمة أمام محكمة البداية المدنية بدمشق بالدعوى أساس ٧٢٥٢ لعام ١٩٩٦ والتي كانت قائمة سابقاً وسدد المذكور أحد عشر قسطاً قيمتها أحد عشر مليون ليرة سورية من الفوائد، وخلال المحاكمة تقدم المذكور بتقرير خبرة فني مالي للمحكمة وتم الحكم على أساسه بالقرار رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٥ بوقف تحصيل

إلا أنه بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٧ تقدم المذكور بطلب إلى الشركة يرجو به تأجيل مهلة السداد لأول قسط المحدد بتاريخ ١٩٩٢/٦/١ بسبب ركود الأسواق وعدم إمكانية تصريف البضاعة إضافة إلى تسديده مبلغ مليون ليرة سورية إبداءً لحسن النية إلا أن الشركة رفضت طلبات التأجيل بعد أخذ رأي كل من المؤسسة العامة للصناعات النسيجية ووزارة الصناعة وقامت الشركة بعد ذلك وعن طريق محاميه بتوجيه إنذار عن طريق الكاتب بالمعدل بدفع المستحقات المترتبة بذمته تنفيذاً لأحكام وبنود العقد، إلا أن المدين تخلف عن السداد ولجأ لطرق عديدة للتهرب من تسديد المبالغ المستحقة عليه وبتاريخ ١٩٩٦/٦/١٦ صدر قرار من نائب الحاكم العرقي بإحالة المدين إلى القضاء الاقتصادي إضافة لتوقيفه عرفياً بموجب الكتاب رقم ٥٧/ص ف كما صدر بحق المذكور برفعية إلى قيادة شرطة حلب لتوقيفه عرفياً بموجب الكتاب رقم ٢٦٠٦/ب/ص ع تاريخ ١٩٩٧/٥/٢٦ وطلب الشركة وبتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٧ تقدم المذكور بطلب إلى السيد

المبلغ المنوم عنه بمحضر الاتفاق كقوائد قانونية قراراً قابلاً للطعن عن طريق الاستئناف، مما دعا المدين للتوقف عن دفع الأقساط المستحقة كما صدر قرار بالزام الشركة بدفع مبلغ وقدره ٢٢١٥٢٥٢٨ اثنان وعشرون مليون ومائة وثلاثة وخمسون ألف وخمسمائة وثمان وعشرون ليرة سورية إضافة إلى ٢٣ مليون ليرة سورية المتبقية من أقساط الفوائد. وبتاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ أصدرت محكمة الاستئناف المدنية القرار الاستئنافي رقم ١٠٧ الذي جاء به إلزام المدعى عليه بدفع قيمة المستحقات كاملة من قيمة الأقساط مضافاً إليها قيمة الفوائد من تاريخ الانقطاع عن السداد قراراً قابلاً للطعن عن طريق النقض. وقد طعن المدين بهذا القرار أمام محكمة النقض التي نقضت القرار وأعدت الملف إلى محكمة الاستئناف لتحكم مجدداً وبتاريخ ٢٠٠١/١٢/١٣ أصدرت محكمة الاستئناف المدنية بدمشق القرار رقم ٤٩٠ والذي جاء لمصلحة المدين وبعبء ينسجم مع طلباته وقبول استئنافه موضوعاً وجاء قرار محكمة النقض

رقم ١٣٦٠ أساس/٣٠/ تاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٦ والقاضي برفض طعن المدين عجان الحديد والزامه بدفع مبلغ ٢٠٣٤٦٩٦٧ ل.س وبعد ذلك قام المدين برفع دعوى أمام محكمة النقض برقم ٣٢٥٣ لعام ٢٠٠٥ التي أصدرت القرار العجيب رقم ٢٤١٣ أساس ٣٢٥٣ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٠ والذي بموجبه يترتب على الشركة دفع مبلغ ثمانين وثلاثين مليون وتسعمائة وخمسة وثلاثين ألف ليرة سورية وأربعمائة وسبع وأربعين ليرة سورية وتنفيذ باقي الفقرات الحكمية للقرار المذكور. كيف صدر هذا القرار الصادر عن محكمة النقض وماهي الأسس التي استند إليها؟ أسئلة نضعها أمام مجلس القضاء الأعلى.. فنحن عندما نضع مثل هذه القضية أمام الجهات المعنية مستدئين إلى مذكرات التنظيم النقابي الموجهة إلى الجهات الوصائية بهذا الخصوص لنشير إلى مواقع الخلل ليصار إلى معالجتها بالشكل المطلوب ووفقاً لإحقاق الحق والعدالة وليس لتضليلها.

إغراق الأسواق.. إغراق الاقتصاد!!



وهل فكرت الحكومة الموقرة ولجنتها الاقتصادية أن خطر الحصار الاقتصادي الذي يلوح به يتطلب من الحكومة التأكيد على شعار الاعتماد على الذات والذي يتطلب حماية منتجاتنا الوطنية وتطويرها وتأمين مستلزمات عملها. إن الفوضى التي تنتج عن مثل هذه القرارات ستعكس سلباً على الأمن الاجتماعي في البلاد. فإلى متى ستصدر مثل هذه القرارات الاستفزازية والتي تمثل مصالِح كبار التجار لا يسيادة الوزير... البلاد ليست مزرعة خاصة تتصرفون بها كما تشاء مصالحكم فهناك مصلحة وطنية يجب أن تراعى عند صدور مثل هذه القرارات.

عندما نضطر بقرارنا الاقتصادي... نضطر بالسيادة الوطنية وعندما لا نتمتع بالصحة الوطنية بحد ذاتها، نعمل على تدمير الإنتاج الوطني بكل أشكاله العام والخاص والمشارك. ومن هذا المنطلق لانستغرب قرار السيد وزير الاقتصاد رقم ٣٣٠٣/٢٠٠٥/١٠/٢٠ الذي سمح بموجبه باستيراد الألبسة الجاهزة والعمود والأحذية والحقائب الجلدية والألبسة الجلدية.. فكلنا يعرف سياسة الإغراق التي اعتمدها مع الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية عندما فتح الباب على مصراعيه لاستيراد الأجهزة التلفزيونية بحجة المنافسة وضرورات تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية العربية كانت أم الشركة السورية الأوروبية. إن هذه السياسة باتت مكشوفة وغايتها إرباك صناعتنا الوطنية وعدم تطويرها وتعويض اقتصادنا بشكل كامل. إن المنافسة التي يتكلمون عنها تتطلب تأمين الشروط الضرورية اللازمة لذلك. كما تتطلب إعادة تأهيل قطاعاتنا الإنتاجية العام والخاص والمشارك لتستطيع أن تقف بوجه المنافسة المفروضة وغير العادلة على شركائنا وصناعتنا رغم الوعود التي قطعها الحكومة بعدم الاستئصال باستصدار مثل هذه القرارات حتى يتم إعادة تأهيل شركائنا للمنافسة، مع العلم

مشاكل مستمرة..!

إلى متى ستبقى هذه المشكلات غير قابلة للحل مع العلم بأن هناك إمكانيات كبيرة لتجاوزها وحلها؟

- مشكلة تأخر تسديد الرواتب والأجور في الشركة العامة للبناء على الرغم من تعهد وزارة المالية بتسديد المبالغ المستحقة بهذا الخصوص.
- تعطيل اجتماع اللجنة المركزية المكلفة بدراسة منح الوجبة الغذائية منذ عام ١٩٩٨ وحتى تاريخه رغم الوعود بتفعيل عمل هذه اللجنة من الحكومة والمثل يقول على الوعد ياكمون.
- العطلة الأسبوعية وانعكاساتها الاجتماعية وعدم الوصول إلى قرار موحد بخصوصها مما خلق نوعاً من الارتباك الاجتماعي نتيجة القرارات الارتجالية غير المدروسة.
- رغم الاتفاق الذي تم بين أطراف الإنتاج الثلاثة على مسودة النظام الداخلي الأساسي لشركات ومعامل القطاع الخاص وعقد العمل النموذجي الموحد والاتفاق على تعديل بعض مواد قانون العمل ٩١ لعام ١٩٥٨ والقانون رقم ٤٩ لعام ١٩٦٤ فما يزال دون إصدار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ودون معرفة الأسباب.



زيادة الأجور... ليس كل ما يلمع ذهباً
تكتسب قضية الأجور أهمية متزايدة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها الوطن جراء الضغوط الواسعة التي تمارسها الإمبريالية الأمريكية ومركزاتها الداخلية، وفي ظل استنزاف عمليات النهب الواسعة وبأشكاله المختلفة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، والتي تشكل العقبة الرئيسية التي لا بد من إزالتها والقضاء عليها حتى يتسنى لها تحقيق زيادة حقيقية للأجور غير متأكلة منذ اللحظة الأولى لزيادتها، والتي تذهب في نهاية المطاف إلى جيوب الرأسماليين من خلال زيادة أسعار المواد المختلفة والضرورية لحياة الشعب والذي يتحقق من زيادة الأسعار تلك مزيد من الأرباح ومزيد من تركز رأس المال، وبالمقابل تتعمق الفوارق الطبقة وتزداد حالة الإفقار لأعداد متزايدة من السكان جراء عمليات الاحتكار والاستغلال المختلفة.

إن قضية الأجور وزيادتها هي قضية وطنية بامتياز ويتوقف على حلها حلاً صحيحاً جملة من الأمور الأساسية، وفي مقدمتها تعزيز الوحدة الوطنية التي هي تعبير عن إرادة الشعب السوري القوية في خلق الأسس الكفيلة والناجحة لمواجهة المخاطر المحدقة، ويأتي في مقدمتها الالتفات إلى حاجات الشعب الضرورية، فتحسين الوضع المعيشي للطبقات الفقيرة وبالأخص الطبقة العاملة التي تنتج الخيرات وهي محرومة منها، وغريبة عنها، والتي لا ينالها من تلك الخيرات سوى الفئات التي تسمح به عملية النهب والاستغلال والاحتكار التي تقوم بها قوى السوق والسوء، والاستمرار في هذا الأمر لا يمكن تحمله إلى ما لانهاية، ولا بد من إيجاد حلول حقيقية تضمن كرامة الوطن والمواطن والذي سيدافع بالضرورة عن كرامة الوطن وسيقطع الطريق أيضاً على كل القوى التي تحاول دفع الأزمات إلى أقصاها ومنها أزمة المعيشة حيث السعي إلى تحويلها إلى قبلة موقوتة إلى جوار عشرات القنابل الموقوتة المزروعة في جسدنا بانتظار تفجيرها في اللحظة المناسبة.

إن سياسات الحكومات المتعاقبة الانكماشية التي تمثلت في تقليص الإنفاق الاستثنائي وتجهيز الأجور وتحرير الأسعار، لعبت تلك السياسات دوراً مهماً في تدهور المستوى المعيشي للفقراء وفي تعميق أزمة البطالة، وزيادة جيش العاطلين عن العمل والذين تقدر نسبتهم بـ ٢٠٪ من عدد القادرين على العمل، وهذا الرقم سيزداد باستمرار تلك السياسات التي تحقق البرنامج الاقتصادي لليبراليين الجدد تحت مسميات مختلفة - الاستثمار - جذب رؤوس الأموال - رفع العبء الاستثماري عن كاهل الحكومة من خلال اعتبار القطاع الخاص شريكاً رئيسياً في عملية التنمية والاستثمار - تحرير الأسعار، وفتح الأسواق على مصراعيها للبيئع القادمة من الخارج دون وجود حماية حقيقية للإنتاج الوطني مما يعني مزيداً من الكساد ومزيداً من الخراب، وهذا سيقوي الحجة لدى المطالبين بعدم زيادة الأجور للعمال، باعتبار الزيادة يجب أن تأتي من خلال زيادة الإنتاج والتي تقع مسؤوليته على العامل الذي يقصر في تحقيق ذلك، وبالتالي فإن العامل هو المسؤول عن عدم زيادة الأجور!!

إن معظم الحلول المطروحة لزيادة الأجور تعكس الميزان الطبقي - الحقيقي، ويتجلى ذلك بما تحصل عليه كل طبقة من الدخل الوطني والذي يتكون من (الأجور - الأرباح) حيث بلغت أعلى قيمة لمعدل الأجور (٢١.٤) في عام ٢٠٠٢، بينما انخفضت نسبة الأرباح لنفس العام إلى ٧٨.٦٪، بينما بلغت أدنى قيمة معدل الأجور ١٢.٢٪ عام ١٩٩٧، وبلغ حصة الأجور الوسطي خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٣ إلى ١٧٪ من الناتج المحلي.

ألا تعكس هذه الأرقام الرسمية الواقع الحقيقي والمأساوي الذي تعيشه قضية الأجور؟ وإن الحلول المطروحة ستؤدي أكثر إلى (هبوط حصة العمل من الدخل الوطني بالمقارنة مع حصة الرأسمال أي هبوط ما يسمى بالأجرة النسبية (أي نسبة الأجر إلى الربح)).

إن انخفاض الأجور رغم الزيادات المتكررة، وارتفاع نسبة الأرباح سببه الرئيسي تمويل زيادة الأجور من مصادر غير حقيقية، أي من خلال رفع الأسعار مما يؤدي إلى تآكل الأجور مباشرة، وفقدانها لإمكانية تلبية الحاجات الضرورية من غذاء وكساء وصحة وتعليم وسكن والتي تقول الدراسات الحكومية نفسها أن الأسرة المكونة من خمسة أفراد والتي يحتاج الفرد منها إلى ٢٤٠٠ حريرة، تحتاج تلك الأسرة إلى ٣٢٥٢٠ ل.س شهرياً.

إن الحل الممكن والضروري لزيادة الأجور هو تعديل تلك المادة التي تمثل العلاقة بين (الأجور والأرباح) أي تعديل نسبة الأرباح لصالح الأجور من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني مرة أخرى عن طريق فرض سياسة ضريبية عادلة تمكن من زيادة الأجور والتي تكون نسبتها العادلة من الدخل الوطني بين ٤٠ - ٦٠٪، وأيضاً ضرب مراكز النهب الكبرى حيث يحول هذا النهب جزءاً هاماً من الدخل الوطني إلى خارج الدورة الاقتصادية المحلية سنوياً.

إن النضال من أجل الأجور وزيادتها يتطلب موقفاً حازماً للقوى الوطنية بما فيها النقابات باعتبار معركة الأجور وزيادتها هي جزء من المعركة الوطنية الشاملة التي تخوضها دفاعاً عن حق شعبنا بالحياة الحرة الكريمة. ■ **عادل ياسين**

وزارة الاقتصاد.. الخنق عبر قرارات الاستيراد!

❖ **عدنان درويش: السماح باستيراد الألبسة الجاهزة سيؤدي إلى إغلاق مئات المنشآت وتشريد آلاف الأسر.**

بالإرباك لجهة عدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم، بسبب ضعف القدرة الشرائية لدى المستهلك لأن تكاليف السلع السورية عالية لأنها تعتمد في ألاتها وخيوطها وجميع مواردها الأولية على الاستيراد، وعدم وجود أسواق خارجية لتصريف الفائض وما زاد الطين بلة هو أن كل الآمال الكبيرة التي حلم بها الحرفيون والصناعيون ذهبت أدراج الرياح، ولكن مع ذلك استطاعت هذه الصناعة أن ترفد خزانة الدولة بمئات الملايين من الدولارات وتوفير مئات الآلاف من فرص العمل.

❖ ما هي انعكاسات هذا القرار على المنتج المحلي؟
❖ قرار وزارة الاقتصاد يفتح أبواب السوق المحلية على مصراعيها أمام البضائع الأجنبية من الألبسة الجاهزة التي تأتي عموماً من بلدان جنوب شرق آسيا، ولكن هذه البضائع تأتي عن طريق البلدان الخليجية بموجب اتفاقية المنطقة العربية الحرة حيث يتم تبديل الماركات (اللبيل) التي تحملها البضائع الأجنبية بماركات عربية ثم يعاد إعادة تصديرها إلى سورية، وهذه العملية ستؤثر سلباً على المنشآت المحلية ويهددها بالتوقف التام عن العمل وتسريح عمالها، وبالتالي طرح أعداد جديدة من العاملين إلى سوق البطالة وتشريد حياة مئات الآلاف من الأسر، بالإضافة إلى حرمان خزانة الدولة من مئات الملايين من القطع الأجنبي وتجميد رساميل كبيرة صرفت على إقامة المنشآت الصناعية، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى إضعاف اقتصادنا الوطني والتأثير بشكل مباشر على القرار السياسي خاصة في هذه الظروف التي

...هكذا ودون سابق إنذار، أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة قراراً يسمح بموجبه باستيراد الألبسة الجاهزة، قبل تهيئة البيئة المناسبة لذلك، وهو الأمر الذي يضع المنتج المحلي أمام تحديات كبيرة لجهة عدم قدرته على المنافسة وما يمكن أن يترتب على ذلك من إغلاق مئات المنشآت الصناعية وطرح بطالة آلاف الأسر في السوق وتشريد حياة آلاف الأسر كما يرى السيد (عدنان درويش) رئيس الجمعية الحرفية للخياطة والألبسة الجاهزة في محافظة ريف دمشق في هذا اللقاء العاجل:

❖ كيف كان وضع الصناعة السورية من الألبسة الجاهزة قبل أن تسمح وزارة الاقتصاد باستيراد هذه الألبسة؟

❖ يوجد في سورية حوالي ١٨ ألف منشأة صناعية وحوالي ٥٢٠ منشأة حرفية يوفرون حوالي (٢٠٥) مليون فرصة عمل، أي ٢٥٪ من مجموع العاملين في الإنتاج، وكانت الحكومة سابقاً توفر الحماية لهذه المنتجات من خلال منع الاستيراد وإيجاد الأسواق الخارجية لتصريف الفائض من الإنتاج، والتي كان يتمتع بمواصفات لا بأس بها.

ولكن بعد خسارة أسواق الاتحاد السوفيتي والاستمرار في إنتاج بضائع لا تتقيد بالمواصفات القياسية العالمية، أصيب أصحاب هذه المنتجات



يتم الحديث فيها عن فرض عقوبات اقتصادية. هل قامت وزارة الاقتصاد بأخذ رأيكم قبل إصدار القرار؟ ما هي الإجراءات التي كان من الواجب اتخاذها قبل إصدار هكذا قرار؟
❖ بما أن الحكومة تتحدث عن التشاركية في صنع القرار، فكان من المفروض أن يتم مناقشة القرار مع الصناعيين والحرفيين قبل إصداره من أجل اتخاذ إجراءات كفيلة بأن تكون البضاعة المحلية قادرة على منافسة البضاعة المستوردة، سواء من حيث السعر أو النوعية، فالصناعي والحرفي لدينا، يعاقب على إنتاجه بأن يدفع ثمن استرجار الكهرباء للكيلو واط الواحد ثلاث ليرات سورية، وهناك أنواع عديدة من الضرائب المفروضة على المنتجين وكان عيب إلغاءها أو تخفيضها كحد أدنى بالإضافة إلى إلغاء التراخيص الإدارية وتشكيل لجان للتأكد من مصادر الألبسة المستوردة بمشاركة الجمعيات الحرفية وأن تراقب الدولة بشكل حازم التقيد بالمواصفات والمقاييس من أجل حماية المنتج الجيد والمستهلك وأن تلغى

❖ هل تقوم الدولة بمراقبة أسعار الألبسة أنها خاضعة للعرض والطلب؟
❖ ليس هناك تسعير من الدولة منذ أوائل التسعينات، والأسعار على الألبسة بكافة أنواعها تخضع لرغبة تجار بيع الألبسة، ولا يوجد أي دراسة علمية لعملية الأسعار على مستوى كل سورية، والأسعار المعلنة هي فخ يقع به المستهلك لاعتقاده بأن الأسعار مراقبة تومينياً، ولكن في الواقع ليس هناك أي تسعير فعلي. ■■



ممنوع من العام مسموح للخاص

بدأنا، في الآونة الأخيرة، نلاحظ باصات تابعة للقطاع الخاص تعمل على بعض الخطوط المكتظة، لتساهم في تلبية الطلب الكبير والمتزايد على وسائل النقل، وقد بدا أن هذه الباصات الكبيرة ساهمت إلى حد كبير في تخفيف الضغط عن هذه الخطوط، وخاصة في شهر رمضان حيث كانت أوقات ذروة الازدحام تسبب اختناقات هائلة في العاصمة.

إذن، وسائل النقل الكبيرة (الحافلات) ذات جدوى حقيقية وفعالية، وليس كما ادعى وما يزال يدعي الكثيرون من المسؤولين متشعبي العلاقات والمصالح، والذين ساهموا مساهمة كبيرة في ذبح باصات النقل الداخلي التابعة للقطاع العام، واستبدالها بالسيارات الصغيرة الذي اجتاحت البلاد أفواجا أفواجا منذ مطلع

التسعينات!!، إلا إذا كان هؤلاء المسؤولون يرون أن القطاع الخاص وحده، هو من يحق له تسخير الباصات الكبيرة ليجني أرباحاً كبيرة... أما القطاع العام فليذهب إلى التقاعد. لقد أنهكت القرارات «الحكومية» العشوائية،

المرتكزة على العلاقات العاطفية بين بعض المسؤولين وكبار الموردين من فئة الكمبرادور الذين لا هم لهم سوى اللهاث وراء مصالحهم الشخصية بغض النظر عن مصالح البلاد والعباد. ■■

أنهار في شوارع دمشق



مان أطلت بوادر الشتاء، وأخذت الأمطار تنهمر بغزارة مبشرة بمواسم جيدة، حتى تحولت الشوارع الأساسية والفرعية في مدينة دمشق إلى أسرة عريضة لأنهار سيلية، تبحث عن مستقر لها في «ريغار» سالك غير مسطوم، أو في فتحات تصريف على نهر بردى وفروعه السبعة، البعض الآخر من الطرقات والزوارب و الساحات العامة تحول إلى مستنقعات مختلفة العمق والاتساع.

وفي كلا الحالتين أصبح من الصعب على المواطنين، سواء كانوا مشاة راجلين أو راكبين، العبور والسير، فالمشاة أصبحوا عرضة للفوضى في المياه الركدة أو المتجرفة، ناهيك عن «استهفافهم» غير المقصود طبعاً، من السيارات المسرعة التي تقذف المياه باتجاههم كيفما مضوا مسببة لهم مزيداً من البلل وربما الأذى، أما السائقين، وبعد أن غمرت المياه معظم الطرقات، أصبحوا معرضين لخطورة الوقوع مع سياراتهم في الحفر المنسية، والريغارات المفتوحة، والمطبات الخفية والانزلاق وارتكاب الحوادث.

تعلماً في المدارس قصة الضرصر الكسول الذي أمضى الصيف بطوله غني ويمرح، وحين أقبل الشتاء وقع في الحيص بيص، ولم يعد يعرف ماذا يفعل لاستدراك أمره، وأعتقد أن هذا هو حال

صرخة في مكتب وزير الثقافة

تلك الأيدي القذرة؟ هذه التصرفات اللاوطنية من يقف وراءها؟ أم أن هناك لعبة لسرق للثقافة الأثرية الناتجة عن الحضر ويدون رقيب ولا حسيب، ويتم تهريبها إلى الخارج.
كل شيء وارد طالما هذا الفساد ما يزال يجري كالسرطان في عروق الوطن، لماذا أصبنا غير مكثرين حتى بأهم ركيزة من مرتكزات وجودنا؟ ألا يقال آثارنا رمز حضارتنا؟ أم القول شيء والفعل شيء آخر مختلف، فلن نسمح لأحد أن يعيب آثارنا مهما كانت النتائج فمن لا يفهم أو يتجاهل هذا الأمر يقول له هذا يعني جميعاً، ويعني كل الوطنيين الشرفاء في هذا الوطن، فهذا الوطن للجميع وليس مزرعة لفلان أو إعلان من الناس، وكفى استهتاراً وفساداً وإفساداً، فمن لا يملك تاريخ ليس له حاضر أو مستقبل، فالكيان الصهيوني أخذ يزرع بعض القطع الأثرية في وادي الرافدين كي يثبت للعالم أن له آثراً قديماً في تلك البلاد.

ونحن نخرب آثارنا بأيدينا وعلى مرأى الجميع دون ضمير أو وجدان.
من كل ما تقدم نطالب السيد وزير الثقافة بالعمل الفوري على وقف هذه المجزرة لآثارنا الثمينة حفاظاً على كرامه الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار. ■

■ البوكمال - تحسين الجهماه

في عدد سابق من جريدتنا قاسيون كتبنا عن مشروع الخط الحديدي الذي يربط بين مدينة دير الزور ومدينة البوكمال مكملاً إلى القطر العراقي. هذا الخط الذي أجريت له ثلاث دراسات إلا تلك الدراسة الأخيرة، ففي قرية الرمادي يقع تل الرمادي الأثري، يقابله على الضفة الأخرى لنهر الفرات تل أبو الحسن الأثري، وهما عبارة عن مملكتين أثريتين متقابلتين على ضفتي الفرات، ويربط بينهما نفق يمر من تحت سرير النهر، وكان هذه الدراسة قد تعمدت تخريب وإيذاء هذه الآثار، فلم تلاحظ الجهات المعنية ها الأمر، وعلى ما يبدو أن الأمر لا يهمهم لا من قريب ولا من بعيد، فكان هناك رأي يقول بضرورة حرف المسار مسافة ثمانين شبرا، ويكون المسار بهذه الحالة قد تخلى هذين التلين، ولكن على ما يبدو أن هناك أيدي خفية قد لعبت لعبتها، أو أن هناك تنسيق لا تعرف غايتها بين الشركة من جهة وبين المديرية العامة للآثار ووزارة الثقافة من جهة أخرى، وإلا ما معنى أن تسمح بتخريب صروح أثرية عمرها أكثر من ٦ آلاف سنة ولمصلحة من؟ فهل صحيح أننا لسنا بحاجة إلى تلك الآثار التي تشير إلى حضارتنا، قال أحدهم مستهجناً! أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟ هل وصل الدمار والتدمير والفساد والإفساد إلى بيوت أجدادنا وقبورهم، ولم تسلم هذه القبور من

ماذا تقول يا صاحبي



العدو واحد

❖ أولاً.. كل عام وأنت بخير بثلاث مناسبات.. ميلاد الحزب.. وثورة أكتوبر الخالدة.. وعيد الفطر.. وثانياً.. لعلك ستسألني كيف أمضيت أيام عطلة العيد، وخاصة أننا لم نلتق خلالها؟
- لا لن أسألك، لأنني أعرف كيف أمضيتها كعادتك في زيارات للأهل والأصدقاء، من بيت إلى بيت، وفي كل بيت يدور الكلام وبالتحديد عن واقع الأحوال، واستشراف آفاق الآتي.

❖ صحيح ماتقول، فهذا ماجرى بالفعل، ولست أجد الحقيقة إذا قلت لك إن محور أحاديث الناس الذين التقيتهم يصب في مجرى الهم الأكبر ألا وهو هم إنقاذ الوطن مما يترصده، فالوطن كما يقول الجميع يجابه خطراً داهماً، وقعة سنابك الأعداء تصل الأسماع، وتقض المضاجع، إنهم قادمون ولا خيار إلا المقاومة.

❖ أفهم من كلامك أنك تستبعد المساومة، وهذا بالطبع من منطلق الشعور الوطني، فأني وطني يساوم عدواً متوحشاً متحفزاً للانقضاض على الوطن، إن لم نقل إنه قد بدأ يغرس أنيابه فعلاً في صدر وطننا الغالي.

❖ إن شعبنا... وهذا واضح في أحاديث الجميع.. يرفض المساومة على مصير وشرف الوطن، وهو يدرك خطورة التهديدات التي يطلقها الأعداء صباح مساء وبمنتهى العنجهية والوقاحة.

- أنا معك في أن الهم الأكبر هو هم الوطن والمصير، وفي الوقت ذاته ودون انفصام يبرز الهم الداخلي كما هو بحدته وخطورته، وبكلمة أدق: إن جبهة الوطن أصبحت واحدة خارجاً وداخلاً.

❖ لقد قلتها أنت باختصار وأنا سأقولها بتفصيل أكثر: إن العدو الإمبريالي الأمريكي الصهيوني الذي تآمر ويتآمر محموماً لا يتلذذ ثرواتنا وأرضنا ووطننا، له استطلاعاته وامتداداته الداخلية التي استباحث ثروة الوطن والشعب، واشتطت بعيداً في خلق معاناة الجماهير وفي استفحالها يوماً بعد يوم، داعية وممهدة وبلاجل للاندفاع أمام أطراف الأخطبوط الزاحف نحو الوطن والمنطقة برمتها.

- إذا كانت جبهة الأعداء واحدة فالأجدر والأولى والمطلوب أن يكون خندق الوطن واحداً.. وطبيعي ألا يريض فيه من نهب وسلب وأفسد وأهدر كرامة الوطن والمواطن، لن يريض فيه إلا من كان الوطن في قدمه ونبضات قلبه، أما من كانت أوطانهم في جيوبهم، فلا شيء يربطهم بالوطن وبالشعب غير مصالح النهب والاستحواذ والتسلط.

❖ وأنا بدوري أقولها بأمانة وصدق: لا أحد ممن التقيتهم وهم كثيرون إلا وعبر عن الموقف والرأي عينه.. لا أحد ينظلي عليه أو يخدعه أي طرح لا يستند إلى الشعب، ولا يعد العدة لمجابهة الأخطار حقاً وفعلاً وعلى أرض الواقع.

- نعم والكل يتساءل: لماذا التلكؤ في استهتاض الجماهير وذلك بالالتفات الجدي الصادق لتلبية مطالبها واحترام كرامتها ورأيها.. فهي صاحبة المصلحة الوطنية في الدفاع عن الأرض ولقمة العيش الشريف العزيز. وهي المستهدفة أولاً وأخيراً من الأعداء المتربصين بها.

الجميع يسأل: متى يلتئم مؤتمر وطني عام يتدارس الأخطار التي تهدد الوطن خارجاً وداخلاً، وينهض بأعباء التصدي والمقاومة بنقل الأقوال إلى أفعال ووقائع على الأرض.

الجميع يسأل: من يعوق استهتاض الشعب؟! في الوقت الذي لاهان فيه إلا على الشعب.. وتاريخ شعبنا حافل بملامح النضال وجليل التضحيات ضد الاستعمار قديمه وحديثه.. فماذا تقول يا صاحبي؟

■ محمد علي طه

ملف «تمويل الطاقة» في سورية..

200 مليار ليرة سنويا للطاقة فماذا عن التعليم والصحة والنقل و...؟

سنحاول في هذا العدد تحليل مشكلة مصادر تمويل الطاقة في السنوات العشر القادمة وتحليل الآثار الاقتصادية الشاملة الناتجة عن ذلك التمويل وتبيان حجم المخاطر المستقبلية التي ستواجهها سورية إذا لم يجر هناك تعويض حقيقي لتمويل الاقتصاد من قطاعات اقتصادية بديلة.

المازوت أبو الأزمات المستقبلية
منذ سبعة أشهر تماما قدرت الشركة العامة للمحروقات حاجة القطر الفعلية من مادة المازوت لعام ٢٠٠٥ بـ ٦.٦ مليون طن ويزيادة قدرها ٥٪ عن عام ٢٠٠٤ ستؤمن الشركة من هذه الكمية ٢.٧ مليون طن في حين تستورد الباقي، وبالتالي ففي عام ٢٠٠٥ ستستورد سورية حوالي ٢.٩ مليون طن مازوت وقد تصل إلى ٣ ملايين طن وهذا الاستيراد لن يتوقف أبدا بل سيزيد في عشر السنوات القادمة لأن معدل زيادة استهلاك المازوت في سورية لن يقل عن ٥٪ سنويا والسؤال الأساسي الآن هو لماذا يستورد بلد منتج للنفط المازوت من الخارج؟ الإجابة على هذا السؤال ترتبط بعاملين أساسيين الأول هو مستويات إنتاج النفط الخام والثاني هو الطاقة التكريرية لمصفاةي حمص وبانياس وسنعالج هذين العاملين بطريقة مشتركة ودون الفصل بينهما. تشير بعض الدراسات الحديثة جدا في قطاع النفط أن الإنتاج الحالي من النفط الخام في سورية يصل عندها إلى حوالي ٤٤٥ ألف برميل في اليوم وأن هذا الإنتاج في انخفاض مستمر وأنه في حال عدم وجود اكتشافات نفطية جوهرية جديدة فإن إنتاج النفط سينخفض ليصل في عام ٢٠١٥ إلى ٢٥٠ ألف برميل في اليوم في حين أن الاستهلاك الداخلي سيصل إلى حوالي ٤٠٠ ألف برميل يوميا، وبالتالي سيكون الاقتصاد في عجز مقداره ١٥٠ ألف برميل في اليوم بعد عشر سنوات من الآن الأمر الذي يرحب أن تصبح سورية مستورد صافي للنفط بالإضافة إلى أن تصبح مستورد صافي للمازوت والسبب الأساسي في استيرادنا المستمر للمازوت هو أن الطاقة التكريرية لمصفاةي حمص وبانياس لا تسمح لهما بتكرير أكثر من ٢٤٥ ألف برميل نفط يوميا رغم أنهما عملمان بأقصى طاقتهما التكريرية وناتج تكرير هذه الكمية من المازوت والبنزين لا

يكفي أبدا للاستهلاك المحلي وبالتالي يقع القطر في عجز يغطيه عن طريق الاستيراد. تقدر كلفة استيراد طن واحد من المازوت وسطيا بـ ٥٠٠ دولار حسب السعر العالمي له وهي لن تقل عن هذا الحد أبدا على الأقل حتى نهاية عام ٢٠٠٥ وتحديدا خلال فصل الشتاء المقبل وبالحساب الاقتصادي البحت نجد أن وسطي كلفة استيراد ٢ مليون طن مازوت عام ٢٠٠٥ ستكون بحدود ١.٥ مليار دولار وهو الحد الأدنى طبعاً بل ومرشح للزيادة مستقبلاً بسبب زيادة استهلاك المازوت المرتبط بزيادة عدد السكان وزيادة عدد السيارات والمصانع والمنشآت العاملة على المازوت وأشياء كثيرة أخرى ومن جهة ثانية تدل الحسابات الاقتصادية على أن صافي عائداات الحكومة السورية من إيرادات النفط (بعد دفع حصة الشركات الأجنبية) يصل إلى حدود ٢ مليار دولار سنويا إذا كان سعر برميل النفط ٥٠ دولار وهذه الإيرادات مرشحة للتناقص مستقبلاً بسبب الانخفاض المستمر في مستويات إنتاج النفط الحالي، وهنا نستنتج استنتاجاً غاية في البساطة ألا وهو أن عائداات النفط تكفي فقط لاستيراد المازوت. من أين ستمول سورية مستوداتها النفطية من بعد عام ٢٠١٠ أو بطريقة أخرى ما هي القطاعات الاقتصادية البديلة التي طورتها سورية أو ستطورها لتجنب أزمة تمويل الطاقة من المشتقات النفطية؟

تمويل الكهرباء: الأزمة آتية لا محالة
يزداد الطلب على الطاقة الكهربائية في سورية بشكل ملحوظ جدا لعدة أسباب أهمها زيادة عدد السكان وزيادة استخدام الأجهزة التي تعمل على الطاقة الكهربائية والاستثمارات الصناعية والخدمية الجديدة في الاقتصاد وعوامل كثيرة أخرى ستدفع بالطلب على الطاقة الكهربائية ليصل إلى ٤٤ مليار كيلو واط ساعي عام ٢٠١٠ حسب دراسة المفوضية الأوروبية المعدة لصالح وزارة الكهرباء مؤخراً. وبالاستناد إلى توقعات وزير الكهرباء نجد أن سورية مضطرة لإنفاق ٢ مليار دولار سنويا لتأمين حاجتها من الطاقة الكهربائية. إذا مرة أخرى نحن أمام التساؤلات السابقة نفسها، من أين ستأتي سورية بهذه الـ ٢ مليار دولار سنويا؟ ثم ألا توجد حلول أخرى لتخفيف الهدر وتوفير الطاقة الكهربائية لتقليل كلفة التمويل؟ على هذا السؤال يجيب زياد عريش قائلاً "إن الإدارة الجيدة للشبكة وصيانة الخطوط وتقليل المقاومة والفاقد

باستخدام نوعية "أسلاك" وتجهيزات حديثة وتخفيض نسبة التعدي على الشبكة (الاستحجار غير النظامي) والاستخدام الرشيد للطاقة يوفر على سورية طاقة تتراوح ما بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ ميغا واط وهو ما يعادل إنشاء ٢ محطات جديدة والتي من الممكن أن تصل تكلفتها إقامتها ما بين ٦٠٠-٨٠٠ مليون دولار. كذلك فإن تحسين كفاية استخدام الطاقة في القطاع السكني سيسمح بتوفير ٢٥٪ من الطاقة المستهلكة سيما وأن هذا القطاع يستهلك ٥٠٪ من الاستهلاك الكلي للكهرباء وتوفير هذه الـ ٢٥٪ سيساعد على توفير ٧٠٠ مليون دولار حسب أسعار الوقود"

تمويل الغاز حكاية مشابهة أيضا
ينتشر الغاز في سورية بالمنطقة الوسطى ويقدر الإنتاج الحالي منه بحدود ١٦ مليون متر مكعب يوميا لكن هذا الإنتاج من المتوقع أن يتضاعف خلال السنوات العشر القادمة ليصل إلى ٣٠ مليون متر مكعب يوميا وتشير بعض الدراسات إلى أن احتياطي الغاز الموجود حاليا يكفي سورية لمدة ٢٥ عاما أخرى على الأقل وهنا نذكر أن مساهمة الغاز في توليد الطاقة الكهربائية في زيادة مستمرة فقد ارتفعت مساهمة الغاز في توليد الطاقة من ١٨٪ عام ١٩٩٢ إلى ٥٨٪ عام ٢٠٠٢ وهذا يدل من حيث المبدأ على وجود ترابط بين الطلب على الكهرباء وإنتاج الغاز لتلبية ذلك الطلب هذا مع العلم أن

المحطات الكهربائية الحالية تستهلك ما نسبته ٧٠٪ من مجمل الغاز المنتج فكيف سيكون الأمر في حال تم الاعتماد على محطات توليد جديدة مستقبلاً والملاحظ هنا أنه من أجل الاعتماد على الغاز كمصدر للطاقة المستقبلية فهذا يعني أننا بحاجة إلى تطوير الحقول المنتجة له وهذا التطوير يحتاج إلى استثمارات لا بأس بها خلال السنوات العشر القادمة وقد قدر زياد عريش قيمة الاستثمارات اللازمة لتطوير حقول غاز المنطقة الوسطى بحدود ٤.٨ مليار دولار منها ٣.٢ مليار دولار لتطوير الحقول بشكل مباشر و ١.٦ مليار دولار لبناء شبكة الأنابيب المحلية والدولية و ٣٠٠ مليون دولار لبناء معمل البوريا و ٥٠٠ مليون دولار كلفة تحويل المنشآت الصناعية العاملة على الكهرباء لتعمل على الغاز وبحساب بسيط نجد أن سورية بحاجة إلى ما قيمته وسطيا ٤٨٠ مليون دولار سنويا لتطوير إنتاج الغاز ونقله وتوزيعه

نقص التمويل ونقص الرؤية
سورية اليوم أمام أزمة تمويل طاقة الأكثر من ذلك أنها أمام عجز في تخطيط استراتيجيات الطاقة هيئية تخطيط الدولة التي تترجم قيادة تحويل الاقتصاد وتغييره لا تملك استراتيجية طاقة متكاملة أو رؤية شاملة لموضوع الطاقة والدليل على ذلك أن التقرير الاقتصادي الذي قدمته الهيئة إلى مؤتمر الحزب العاشر منذ أربعة أشهر احتوى

«اقتصاد السوق الاجتماعي».. الخيارات الصعبة

بمصالح القوى التي تعرقل للحفاظ على مصالحها ويأتي على رأسها مراكز الفساد الكبرى. وعلى القوى السياسية أن تحشد قواها للمطالبة ببرمجة هذه القرارات والتوصيات وتحديد فترة زمنية للتنفيذ والإنجاز، لا أن نركن إلى تصريحات بعض المقربين من النظام الذين يحددون في تصريحاتهم مداً زمنية طويلة لهذا المشروع وكأن الوقت يسمح بذلك، وينبغي إشراك قوى المجتمع التنظيمية وإنهاء أسلوب التعالي على الجماهير.

ومن ضمانات المستوى المعاشي اللائق هو قوة ووزن الحركة النقابية في البلاد، فهل مازالت تخضع لمقولة: «نحن والحكومة فريق عمل واحد»؟ إن أي سلطة سياسية لا تستطيع أن تستمر في سيطرتها ما لم تخلق مؤسسات تتوافق مع أفكارها وتؤمن لها السيطرة الفعلية، والتنظيم النقابي في سورية ليس له أي استقلالية فعلية في القضايا الكبرى كغيره من المؤسسات، فلماذا الاستمرار بمطالبة الحرية النقابية في حين أن المراكز الأولى نقابياً يشغلها نقابيون بعثيون ملتزمون بتوجهات وقرارات حزبهم ويصبح الحديث عن استقلالية القرار النقابي وهما في وهم في ظل هذه الأوضاع، إذا ما هو المطلوب لخروج التنظيم النقابي من الشرنقة الذي وضع فيها؟ إنه حرية الانتخابات ديمقراطيتها ومساواة جميع النقابيين بالحقوق، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بصدر قانون عصري للأحزاب تتساوى فيه الأحزاب بحرية العمل السياسي فيصبح ولاء النقابيين لعمالهم وبلصحتهم، وإنني أجزم أن الكثير من البعثيين عندما ينجحون في هذه الانتخابات سيكون ولأهم للطبقة العاملة والحياة ستفرز الانتهازيين عن المبدئين.

وأمام واقع مؤسسات الدولة والتي أصبحت تشكل عائقاً أمام أي تطور لاحق أسأل هل يوجد أحد يهتم بما يجري داخل مجلس الشعب؟ وهل يعرف الناخبون من انتخبوا؟. يكفي أن نعرف أن نسبة الناخبين الحقيقية للتقريبه للانتخابات مجلس

وجوهري في تحليلتنا؟ لماذا لا نضع النقاط على الحروف مع العلم أن الظروف قد نضجت بما فيه الكفاية. أليست الطبقة المسيطرة اقتصادياً هي التي تتحكم بشكل أو بآخر في اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة، أليست الدولة برأي لبنين أداة بيد الطبقة المسيطرة وتعبر عن مصالحها؟ فهل يمكن في ظل هذه الأوضاع السائدة لهذا التوجه الجديد في الاقتصاد أن يحقق شيئاً إيجابياً لمصلحة الجماهير الشعبية، وبأيتنا الجواب سريعاً من السيد الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء وهو يرفق إلينا أولى بشارات هذا المشروع الجديد حيث وعدنا بتحرير قطاع الاتصالات والطاقة. أي تخصيصهما، لقد توقع البعض أنه وقبل أن ينتهي عقد الخليوي ويتم بموجبه تسليم شركات الخليوي إلى مؤسسة الاتصالات سيتم تخصيص مؤسسة الاتصالات نفسها فآثار الأقدام تدل على المسير كما يقال، هذا التوقع مبني على التحليل العلمي لما يجري في البلاد منذ سنوات عديدة. وأعتقد أن نجاح أي مشروع اجتماعي لصالح الطبقات والشرائح الفقيرة اليوم يتطلب إجراء تغييرات عميقة في بنية النظام، وتتصّب أمامنا وأمام جميع القوى الوطنية التي تريد إحداث هذه التغييرات مهام عديدة، أولها مطالبة حزب البعث بتنفيذ القرارات التي صدرت عن أعمال مؤتمره العاشر وهي:

- إصدار قانون للأحزاب.
- تعديل قانون الانتخابات لمجلس الشعب وللمجالس المحلية.
- تعديل مواد في الدستور.
- مراجعة قانون الطوارئ وحصر أحكامه بالجرائم التي تمس أمن الدولة.

- ضرورة حل مشكلة إحصاء عام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة.
- إصدار قانون جديد للإعلام بأنواعه كلها.
إن التركيز على المطالبة بالتنفيذ سيحدث تغييرات عميقة في المجتمع والعمل السياسي ستضرب

قبل انهيار الاتحاد السوفيتي ووجهت الحركة الصهيونية رسالة إلى يهود الاتحاد السوفيتي، ومما جاء فيها: «أكثرنا من الضجيج والزخرف الكلامي ومن استعمال المصطلحات الغامضة التي تبدو وكأنها علمية، أحدثوا نظريات وفرضيات والأفضل أن تكون بأسلوب استعراضي مبتذل. لا تترددوا في ذلك ولا يضيركم أن تلك النظريات لا يحتاجها أحد، وأن الغد سيطيؤها بالنسيان وليدفع الآخرون فواتير حساباتنا وليتعبوا رؤوسهم وتفكيرهم في البحث عن الجوهر المنطقي لأفكارهم، وسيجدون فيها أشياء غير موجودة، وفي الغد سنعطئهم غداءً جديداً لعقولهم البدائية.»

لا أدري لماذا فحزت إلى ذهني فوراً كلمات هذه الرسالة عندما شاهدت الضجة الإعلامية الصحافية حول مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، فقد كتب الكثير في الصحف السورية الرسمية وغير الرسمية بمقالات وتحليلات عدة عن هذا المفهوم الجديد، وأقيمت الندوات العديدة، وانبرت أقلام الصحفيين وغيرهم بسباق ماراثوني، كل للإدلاء بدلوه والكشف عن جوهر هذا الاقتصاد الاجتماعي. «المقارنة هنا فقط لإبراز الأساليب التي تلجأ إليها بعض القوى في التضليل والخداع وهذا يندرج برأيي في إطار مفهوم الصراع الطبقي». وهذا المشروع كثير من المشاريع يندرج في إطار التجربة العملية التي سينتج عنها شيء محدد، وهو باعتقادي لا يمكن أن يكون سوى مزيد من إفقار الفقراء وغنى الأغنياء، ومن التبعة للخارج.

والسؤال لماذا نساكق للالهة بأشياء تقذف إلينا ولا نتبصر جوهرها فنغرق في التحليلات ونجهد في وضع ضوابط وشرط لنجاح هذه العملية الجديدة، ونضعف التركيز فيما هو أساسي



جميع المناصب والمراكز على أساس الكفاءة والنزاهة والإمكانات وأن يكون رائد الجميع الانتماء إلى الوطن والشعب.

إن مقياس الوطنية اليوم لم يعد يكفي معه القول أننا ضد المخططات الأمريكية والصهيونية ومعادتهما على أهمية ذلك ما لم يرتبط بتحسين الأوضاع الاقتصادية وتأمين مستوى معاشي لائق للجماهير الشعبية الكادحة ومثال فتزويلا أفضل مثال ولا يجوز لنا أن نقبل بأقل منه. مما يتطلب اجتثاث مراكز الفساد الكبير والتي هي بوابات العبور للعدوان الخارجي.

إن المطالبة بالتغييرات العميقة في المجتمع وفي مؤسسات الدولة نابع من الظروف الخطيرة التي تحيق بسورية ومن الحاجة الموضوعية للتغيير، فأمام التهديدات الأمريكية ومطالبها الوقحة ليس من الأفضل أن يتم تحسين البيت الداخلي وترتيبه بأيد وطنية لمواجهة كافة التهديدات وضرب مراكز الفساد الكبرى، من أن تتم التغييرات على الطريقة الأمريكية الاستعمارية ويأيدونها ودرس العراق ما يزال ماثلاً أمامنا، فهل نستوعب الدرس ونحقق الوحدة الوطنية المطلوبة اليوم لمجابهة الأخطار التي تحيق بوطننا، وينبغي أن تعلم جميع القوى السياسية داخل الجبهة وخارجها أن مقاومة المخططات الاستعمارية للمنطقة لا يمكن دون الاعتماد الكلي على قدرات الشعب، ولتتحمل القوى السياسية مسؤوليتها التاريخية فالشعب لا ينسى.

■ أيمن بيازيد

أيها الموقعون قد تصبحون ديكورا في بيت الخيانة

«إعلان دمشق»: إلى أين؟..»

أشار ما سُمي بـ «إعلان دمشق» (١٦ تشرين الأول ٢٠٠٥) استقطابا كبيرا في الساحة السياسية السورية، لم يحصل مثله منذ بيان التجمع الوطني الديمقراطي) /١٨ آذار ١٩٨٠/ الذي أعلن ولادة (التجمع)، وقد أتى هذا الاستقطاب ليؤشر إلى الفرز وتحديد المواقع والخنادق بين القوى السياسية السورية، وهو ما كانت تنذر به مؤشرات كثيرة، عكست نفسها، بالسنوات الأخيرة، في انزياحات ايديولوجية-سياسية، وتبديل أسماء وقمصان لأحزاب وشخصيات سياسية بارزة، وفي مواقف متباعدة للمعارضين السوريين تجاه أحداث مفصلية مثل (سقوط بغداد).

في الخطاب السياسي، يوازي (المسكوت عنه) ماهو(مكتوب)، إذا لم يعط الدلالة والاتجاه له، وخاصة إذا كان المسكوت عنه، كما في «إعلان دمشق» ، مواضع بوزن (أميركا التي أصبحت عند البوكمال - العراق - فلسطين)، فيما يأتي مرادفا له، في الأهمية، التوقيت الذي يطرح فيه الخطاب السياسي، حيث لم يكن ببعيد عن المشروعية مقارنة الكثيرين، من المهتمين بالسياسة في سورية، بين توقيت «إعلان دمشق» (الذي أتى في ظرف هجمة أميركية على النظام السوري من الواضح أنها تستهدف معاقلة في دمشق بعد أن استهدفت تلك المعالقل في بيروت، ليجمل تصعيدا سياسيا من أطراف كانت من أكثر المرهنتين على «إصلاحية العهد الجديد» ، وتخليا عن فكرة عقد مؤتمر وطني عام، كان بعض أطراف «الإعلان» من أوائل الداعين

له، لصالح شرط مسبق وضعوه أمام الجميع، بما فيه النظام، وهو الموافقة على «التوافقات الواردة في هذا الإعلان»(وبين توقيت (مؤتمر لندن)/كانون الأول ٢٠٠٢/ الذي مقدمته المعارضة العراقية عشية حرب ٢٠٠٢ الأميركية على العراق .

يمكن أن يعطى صورة، عن الشيء الأخير، توجه مراقب (الإخوان المسلمين) علي صدر الدين البيانوني (الشرق الأوسط، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٥) إلى اعتبار أن «إعلان دمشق» يعبر عن «وجود بديل حقيقي... لكننا نحتاج إلى دعم وغطاء من المجتمع الدولي» مع أنه بالتأكيد من الذكاء ليعرف أين تكمن القوة الحقيقية في «المجتمع الدولي» في تأكيد واضح على كلام نوري السعيد المنحفظ، لما طرح مشروع «الهلال الخصيب»، عن الفرق بين عقلية الشوام وتلك التي للعراقيين، حتى ولو كانتا في إطار التوجه نفسه.

من الواضح أن السيد البيانوني هو عراب «الإعلان»، ولو انضم إليه بعد ساعات من إعلانه، وهو ماكان متفقاً عليه مع الآخرين لغايات عدم الإحراج السياسي والأمني، وكانت فكرة صياغته قد طرحت بالأصل في تموز الماضي عندما اجتمع مع الأستاذ رياض الترك في لندن (على أن يعقبه مؤتمر للمعارضة السورية)، إلا أن مراقب(الإخوان) قد تردد/وهو ما اشتكى منه الأستاذ الترك في مجالسه الخاصة حتى قبل أسبوع من«الإعلان»/بعد أن لمس عدم موافقة أحزاب (التجمع الوطني الديمقراطي) على مسعى الأستاذ الترك الانفرادي الذي كان يهدف إلى نسف صيغة (التجمع)/وهو ما كان بيئته منذ سنوات/لصالح تجمع جديد يضم الإسلاميين والليبراليين والأحزاب الكردية، حيث فضل مراقب (الإخوان) الاتفاق مع كل أحزاب (التجمع)، وأيضا

الأحزاب الكردية، مما مهد الطريق إلى «إعلان دمشق».

يمكن تلمس المساحة الكبيرة التي هي ل(الإخوان) في«الإعلان»، إلا أن ما يدesh هو موافقة الليبراليين والعلمانيين الموقعين عليه على تلك الفقرة التي تقول بأن «الإسلام هو دين الأكثرية وعقيدها... مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين و ثقافتهم وخصوصيتهم أيا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية»، لأنها توحى بأن السنة هم المسلمون فقط، فيما المذاهب الأخرى (شيعة- علويون- اسماعيليون-دروز) من غير المسلمين، مادامت تضع المذاهب الأخرى/مصطلح(مذهب)لا يطلق على غير فرق المسلمين، حيث لا يشمل طوائف المسيحيين واليهود/في خانة (الآخرين)، وخاصة أن تلك الفقرة لا تحدد ما تقصده بـ«الأكثرية» في سورية فهل هم السنة أم المسلمون، بل ترك الأمر غامضا، وهو بالتأكيد ما فات على الآخرين من غير الإسلاميين(؟...))، مع أنه يمكن أيضا تسجيل التنازل الكبير الآخر الذي قدم للإسلاميين عبر كلمة «عقيدها» ، حيث أن الإسلام ليس عقيدة المسلمين بل دينهم، فيما عقيدة المسلم يمكن أن تكون ما يشاء، من ليبرالية وماركسية وبعثية وناصرية وأيضا الاتجاه الإسلامي.

في الوقت الذي يلاحظ فيه زيادة منسوب (الإسلامية) في «الإعلان»، فإن هناك انخفاضا في(العروبة)، وهو ما يخالف تقاليد سورية منذ إنشائها على يد الملك فيصل: ما يدesh، في هذا الإطار، هو قبول خليفة المرحوم جمال الأتاسي، في الأمانة العامة لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، التوقيع على وثيقة «تحصر» انتماء سورية إلى العروبة بأنه انتماء «إلى المنظومة العربية»

المؤتمر القومي العربي يحذر من «إعلان دمشق»



أحدُ يصدق مثل هذا الادعاء.. أما هواة الفهولة السياسية على طريقة أنور السادات فهم واهمون لدرجة الانتحار.

هم يريدون إسقاط النظام بوابة ليلجوا منها إلى تدمير الكيان السوري. هذا ليس توصيفا مجازيا، بل حقيقة تخرج من أدراجهم إلى خرائط العمل. ومن أسف أن بعض أركان المعارضة منشغلون بكيفية استغلال هذه الأزمة الخائفة للتخلص من النظام... وليأت من بعد ذلك الطوفان.

الطوفان أيها الأخوة هو الفوضى أو الاحتلال (المباشر أو غير المباشر)... وهذا ما يربأ به كل أعضاء المؤتمر القومي ويرفضونه جميعا. أما إذا توهم البعض أنه أت بديلا فليدع وأوامه وأحلامه قبل أن تتحول إلى كوابيس. نعم قد يصبح البعض ديكورا جميلا في بيت خيانة كما هو حال الحزب الشيوعي وجماعة الإخوان المسلمين في العراق، لكن المرتكز الأساسي لبيت الخيانة هذا هو جماعاتهم الصرفة وهم أكثر من الهم على القلب عدا وتنوعا. وبمناسبة ذكر "الإخوان" فهم مندرجون في تدبيرات ما هو مراد حتى يوفروا حيزا غير مهميم من سنية سياسية توازي وتناذب الشيوعية السياسية القائمة في عراق الاحتلال.

الأخوات والأخوة: نحن نعرف بعضنا البعض تحت سقف المؤتمر بما يكفي للقول إن سلامة الطوية متوفرة لدينا جميعا، وأن مرارة الاستبداد هي ما جرف البعض لركوب مركب خشن. لكن الاستبداد لا يستبدل بما هو أسوأ منه، ولا يصلح تعلقة للتواطؤ مع عدو البلاد، وإلا فإن مشعر الوطنية مصاب بخل وظيفي شديد لا يرجى منه صلاح. نحن نرى قلة لولبية داخل الوطن وفي باريس تحرك مفاتيح هذه «الهوسة» باتجاه التوريط. ألا فلننتبه أيها الأخوة ولنتملس طريقنا بروية ولنعد الحساب. أليس غريبا أن «الإعلان»

ملاحظات أولية لابد منها

لسورية ، حيث شهدت سورية توافقاً منذ عهود الاستقلال الأولى عن هويتها العربية وأنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، وهي تسعى لتحقيق الوحدة العربية . هذه الهوية التي يجري اليوم تحويلها لتكون مجرد ارتباط بـ"منظومة عربية" ..

الملاحظة الرابعة : غياب الموقف الاجتماعي ، فالتغيير أي تغيير يحتاج إلى حامل اجتماعي وإلى قوى اجتماعية معينة صاحبة مصلحة في التغيير ، وفي سورية فإن القوى الأساسية التي تشكل حاضنة التغيير الديمقراطي وقواه هي الطبقات المنتجة والعاملة والفقيرة ، وهي عندما تطرح مطلب الديمقراطية فلأنها تجد فيها طريقا إلى تحقيق أهدافها ومصالحها ، وهي بالقطع لا يجوز أن تستخدم كمجرد رافعة لتمكين قوى اقتصادية مترفة من زيادة ترفها وغناها وفسادها ، من هنا فإن إغفال الإعلان لأهمية المطلب الاجتماعي والاقتصادي للأغلبية الشعبية في محاربة الفساد وتحسين أوضاعها المعيشية ، والتزام الدولة الوطنية الديمقراطية بضمان أمنها الاقتصادي والاجتماعي . يصبح أمرا خطيرا لأنه يجعل من التغيير أداة لزيادة نفوذ قوى الليبرالية الجديدة المتحقة بالعمولة المتوحشة .

الملاحظة الأخيرة : إن الحديث عن الإسلام وعن كونه دين ومعتقد الأكثرية يبدو وكأنه وضع حشرا وخصوصا أن تلك الصيغة تقسم المجتمع إلى أغلبية وأقلية على أسس دينية ومذهبية ، بينما سورية والوطن العربي كانت مهبط ديانات السماء وهي تشترك في حضارة وثقافة عربية وإسلامية ومسيحية شرقية صنعتها عبر الأجيال . وهي ثقافة توحيدية تحثو انعتاقا نحو العقلانية والحرية والتجدد حيث تتبدل الأحكام بتبدل الزمان ، وحيث الشريعة مرتبطة بالضرورة بالمصلحة العامة وقواعد العدل .

إن هذه الالتباسات في الهوية وفي الموقف من التحديات والمخاطر الخارجية وفي المسألة الاجتماعية وغيرها تفسر الأسباب الكامنة وراء تأييد بعض القوى والشخصيات المرتبطة بالفساد أو بالمخطط الخارجي (الأمريكي – والغربي) للإعلان . وهو تأييد لا يصب في صالح " الإعلان " وإنما على العكس يسيء إليه ، بينما وضوح تلك المسائل يحدد تماما التخوم بين القوى الوطنية الديمقراطية وبين ما عداها . وهو تحديد لا بد منه من أجل خوض صراع ناجح وتكون نتائجه في خدمة أغلبية المواطنين.

وكان علاقة سورية مع مصر والعراق هي مثل علاقة بولندا والمجر لما كانتا في منظومة حلف وارسو؟... هذا إذا لم نتحدث عن رجوع «الإعلان» إلى لغة تتكلم عن «مكونات الشعب السوري» ، وهو، إذا ما أخذنا ما هو جار في العراق، يعني مكونات ما قبل-وطنية يتم تأسيس المشاركة السياسية على أساسها ووفقا للنسب العرقية، وأيضا يتم تعريف مواطنة المواطن وفقا لها: ألا يخالف ذلك التقاليد السورية، عندما تولى المرحوم فارس الخوري، وهو من الطائفة البروتستانتية ذات الآلاف القليلة، منصب رئيس البرلمان ورئاسة الوزارة؟... أم أننا، نحن السوريون، يُراد لنا الدخول في تجربة، تجري الآن على حدودنا الشرقية، تتم فيها المحاصصة، بين «المكونات» للمناصب والثروات والمناطق؟..

إذا أخذنا «إعلان دمشق» مجملاً، فإن من الواضح أن هناك ميلانا في الكفة لصالح الإسلاميين والليبراليين(وكذلك الأحزاب الكردية)في التوجهات على حساب القوميين الناصريين. مع تعقيب واضح للاتجاه الماركسي/لم يغير من هذه الصورة طلب بعض أطراف «الإعلان» من الأستاذ فاتح جاموس التوقيع عليه، بعد أيام من صدوره، عندما شعروا بالخرج نتيجة للضجة، التي أثرت في بعض مواقع الانترنت، عن عدم وجود أي علوي بين الموقعين سواء كأفراد أو كزعماء منظمات أو أحزاب، بعد أن استبعدهو من المفاوضات التي جرت قبيل «الإعلان» بسبب فيتو وضعه أحد أحزاب (التجمع) على مشاركة حزب العمل الشيوعي/ وهو شيء لم يحصل منذ عام ١٩٥٤م سقط الشيكلي، عندما ظل الماركسيون يمثلون قوة ثانية أو ثالثة بين التيارات السياسية السورية الرئيسية طوال نصف قرن، ولم يكونوا على هامش الحياة السياسية ، كما في مصر،

تحت هذا العنوان نشر رجاء الناصر «ملاحظاته» على إعلان

دمشق، وهي تتلخص بما يلي:

الملاحظة الأولى : أن الإعلان تجاهل ما يحيط بسورية من أزمات ومخاطر خارجية وقصر رؤيته على الأزمات الداخلية وتحديدا على أزمة غياب الديمقراطية ، وانسداد آفاق التغيير ، رغم أن سورية تتعرض لهجمة أميركية صهيونية تستهدف هويتها القومية وهي هجمة عنيفة تستهدف الأمة العربية كلها ، وما يجري من حول سورية ، سواء في العراق وفلسطين ولبنان لا يمكن عزل تأثيره عن سورية ، بل هو يشكل حلقة من حلقات المخطط الواسع للمنطقة .

إن تجاهل هذه المخاطر وتصوير أن كل الأزمات تحل عبر الدعوة للتغيير الديمقراطي ، خطأ فادح لا يمكن تصوره ، وهو يؤدي إلى نتائج شديدة السلبية ، مثل مساندة المخطط المعادي عن طريق التخلي عن مهام مساندة القوى المناهضة والمقاومة للدوان والهيمنة الأمريكية – الصهيونية وبالتالي تلبية المطالب الأمريكية في التحول إلى قوى مساندة من حيث النتيجة للدعوان ذاته . وهو ما يتعارض بقوة مع المصالح الاستراتيجية العليا للأمة ولسورية .

الملاحظة الثانية : أن هناك تناقضا واضحا في تفاصيل " الإعلان " فهو من حيث المبدأ يشدد على إقامة الدولة الوطنية ويرى في المواطنة أساس العقد الاجتماعي في بناء الدولة ، حيث المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات ، ولكننا نجد في التفاصيل ، يقف مرارا عند مكونات الدولة السورية . آتنية وطائفية ومذهبية وعشائرية ، ويدعو لحرية العمل السياسي لجميع تلك المكونات ، وهو ما يوحي بالقبول بالنشاط السياسي على أساس الخلفيات المذهبية والأتنية ، وهو ما يتعارض بشدة مع الدولة الوطنية التي تتجاوز تلك الانقسامات " ما قبل الأمة " وما قبل " الوطن " . ومما يزيد من خطورة هذا التوجه أن هناك من يغذي تلك الانقسامات ويعمل على تطهيرها سياسيا وتقسيم الدولة القطرية ، وفق تلك الانقسامات . ولعل ما يجري في العراق من بعث للانقسامات المذهبية والأتنية والعمل على تشكيل كائنتونات داخل الدولة على تلك القاعدة مؤشر لخطورة القبول باسم الواقعية للعمل السياسي على خلفيات مذهبية وطائفية ومناطقية وأتنية .

الملاحظة الثالثة : تشويه الهوية الوطنية

على أبواب مهرجان دمشق السينمائي

أوراق خريفية

زوم البندورة

لديّ عادة لم أستطع التخلص منها منذ كنت صغيراً وحتى وخط الشيب ما تبقى من شعر في رأسي.. وهي عادة شرب زوم البندورة. إذ ما إن أفرغ من التهام البندورة المقطعة في صحن حتى أسارع إلى شرب المتبقي منها بطريقة وضع حافة الصحن على فمي وارتشافها بصوت مسموع حتى آخر قطرة منها.. وأنا في غاية النشوة واللذة.

ومنذ فترة دعاني صديق عزيز يتبوأ موقع مدير مبيعات في إحدى الشركات إلى مادية غداء دعا إليها مديرها العام بمناسبة بدء تنفيذ الخطة السنوية للشركة. حاولت الاعتذار منه بذريعة أن لا علاقة لي بالشركة وأني لا أحب الأكل في المطاعم. ثم إنني عصبي المزاج جدا ولا أتحمّل رؤية الفاسدين. وخاصة أن مديره العام تفوح رائحة الفساد منه على بعد أميال.. وغير ذلك من ذرائع وحجج. إلا أنه أصرّ على دعوتي مبرراً بأنه يحق لكل مسؤول في الشركة أن يصطحب معه ضيفا إلى المادية، وأنه لم يجد شخصا آخر جديراً بهذه الدعوة سوى... وأمام إصراره العجيب قبلت الدعوة وقلت له ذنبك على جنبك.

في الموعد المحدد كنت وصديقي إلى جانب كبار المسؤولين في الشركة، على طاولة الطعام في أحد المطاعم الفخمة. وبعد توزيع المقبيلات والمازوت وأخوانها... مددت يدي إلى صحن الخضار المليء بالخيار والبندورة والفليفلة الخضراء والنعناع... واخترت حبتين كبيرتين من البندورة الحمراء الشهية وبدأت بتقطيعها في صحنني إلى شرائح، وشرعت بتناولها بواسطة الشوكة حتى أتيت عليها..

وهنا بدأت شهوة شرب الزوم المتبقي تنهش نفسي الضعيفة. ولما كان من المستحيل استخدام الشوكة في شرب الزوم، أو مسك الصحن والارتشاف منه كما أفعل في البيت عادة، فقد طلبت من النادل إحضار ملعقة، وبدأت أتحمّل على الزوم لشربه بواسطة الشوكة. ولكن عبثاً فالصحن في المطاعم مسطحة تقريبا، وبالتالي فإن استخدام الملعقة يكون والحال هذه عديم الجدوى. وبدأت تلجّ عليّ فكرة وضع الصحن على الشفتين.

حاولت جاهدا إقناع نفسي الأمارة بالعيب الإقلاع هذه المرة عن عادتي. وأن الزوم المتبقي قليل لا يعدو ملء نصف كشتبان، ولكن هيهات...!

بدأت أتفرّس بالوجوه التي تحيط بالمائدة وجهاً وجهاً، وأراقب سلوكهم في تناول الطعام متحيناً الفرصة المناسبة.

يا إلهي! إنهم جميعاً من طبقة النبلاء يتحدثون بأصوات أقرب إلى الهمس. ويتناولون طعامهم ببطء شديد، ويأفنون من تناول الطعام بطريقة فملاً ترى الواحد منهم عندما ينوي تناول الخيار، يقوم بقطع طرفه في الخيارة بطريقة جائرة بحجة أن طرفه في الخيار طعمه مرّ. فيتنازل طوعاً عن ثلث الخيارة!

قلت في نفسي فليتصرفوا كما يحلو لهم. المهم أن يتاح لي الظرف المناسب وأحقق رغبتني بشرب عصير البندورة اللذيذ.

وبينما كنت أصارع رغبتني وإذ بالوجبات تحضر إلى الطاولة، ويقوم النادل بتبديل الصحن ويساعده آخر بوضع الأطباق العامرة بالمشاوي.

عندما اقترب النادل ومد يده إلى صحنني اعتذرت منه بلهافة وقلت له (لم أنه منه بعد، اتركه لي لو سمحت!) وبنفس الوقت كنت أراقب كلصّ حاذق المسؤولين الذين يجلسون إلى جانبي، رأيهم مشغولين بالأحاديث الجانبية وبعضهم بدأ يضع قطع اللحم في صحنه..

اغتمت الفرصة ووضعت الصحن على شفتي وبسرعة البرق شرقت ما فيه. وبينما كنت أنزل الصحن رأيت المدير العام ينتبه إلي ويتطلع صوبي بنفور وشمئزاز. تجالته وأعطيته صحنني الفارغ للنادل. وبعد لحظات رمقت المدير العام بطرف عيني وجدته ينظر إلي عابساً وهو يشقني بوقاحة من فوق إلى تحت. مرة أخرى تجاهلت نظرتيه الاستفزازية الحاقدة. إلا أن وجهي اصطبغ بلون البندورة من شدة خجلي. ورحت أتشأغل بحديث جانبي مع صديقي.. مقاوماً براكين الغضب التي بدأت تترأز في أعماقي.

اختلست من جديد نظرة صوب المدير العام، أفيته مازال يحرقني باحتقار وكأن عداوة قديمة تجمعني معه. أحسست بأن جرحاً أصاب كرامتي بالصميم، نظرت إليه متحدياً وسمرت عيني عليه لأفهمه بأن لحمي مرّ كطرف في الخيارة. رفع حاجبيه وزمّ شفثيه باستهزاء وكأنه يقول لي أنت واحد تافه، حشرة ضيعة، لا تليق بك جلسات كهذه.

لحظتها تمنيت لو أن بحوزتي طير مصاب بالأنفلونزا... لمزّعت أنفه به.

استمر القهر في داخلي لدرجة أحسست أنني سأمرق ثيابي مالم أتصرف. نهضت من فوري وتوجهت إليه وأمسكته بتلابيبه ودفعته قائلاً: (شوف ولاه، شرف لي أن أتناول عصير البندورة بالطريقة التي رأيتني فيها، على أن أكون لصاً متحرراً مثلك.. يلغك واحد فاسد ابن فاسد...)

تناولت من أمامه حبة بندورة ومعتها في وجهه بعنف وغادرت المطعم وسط ذهول الجميع.

ضيا اسكندر - اللاذقية
d.iskander@mail.sy



يفتح في العشرين من شهر تشرين الثاني الحالي مهرجان دمشق السينمائي، ويستمر حتى السابع والعشرين من الشهر نفسه، متضمناً تظاهرات سينمائية موازية للبرنامج الرسمي للمهرجان، منها تظاهرة السيرة الذاتية، وتظاهرة أفلام رعاة البقر، وتظاهرة تكريمية للاحتفاء بالمرأة حيث سيتم تكريم ثلاث ممثلات: من سورية سمير سامي، وعربياً نبيلة عبيد و عالمياً أودري هيبورن، وكذلك ستكون هناك تظاهرة الأفلام الحائزة على أوسكار أفضل فيلم أجنبي، وتظاهرة للمخرج الياباني «أكيرا كيروساوا» وتظاهرة «تحف السينما العالمية»، وتظاهرة السينما السورية بين القطاعين العام والخاص، وتظاهرة الحدائق والتجديد في السينما الفرنسية، وتظاهرة تكريمية للمخرج السوري الراحل محمد شاهين، وعدة تظاهرات أخرى مميزة. وياتنظار أن يتم كل ذلك بنجاح، وأن يجري تجاوز كل الأخطاء والملاحظات التي عانى منها المهرجان في دوراته السابقة.. ■■

الدراما السورية «الرمضانية».. وماذا بعد المراهقة؟



أشكالها وتحولت إلى عبء عليه بدل أن تكون دعوات له. ونبدأ من الشارة التي أتحدى من كتبها ولحنها ووزعها واعتمدها، إن كان أحد من الجمهور قد فهم كلمة واحدة منها، أما الموسيقى التصويرية فكانت في منأى عن كل ما يجري من أحداث إذ راحت تملو وتتخفّض، تخبو وتتصاعد في عالم معزول عن الحوار وطبيعة المشهد، وكذلك الرقصات «المقحمة» فقد بدت وكأنها هاربة من مسلسل فانتازي يتحدث عن أقوام من عالم آخر، والكلام ذاته ينطبق على الملابس «الرجالية والنسائية» التي لا ندري متى وكيف كان يلبسها العرب وأين كانوا يصنعونها؟!

وفيما يتعلق بالتصوير، فرغم أنه كان الأكثر تميزاً بين جميع العناصر الأخرى، إلا أن الفراغات الهائلة في الصورة، وهذه مسؤولية المخرج أولاً، ضيعت بهاء الصورة ورغبتها الكبيرة في الإقناع.

إذا، المسألة الكبرى تكمن في الإخراج، ولاحقاً في المونتاج، فالمخرج محمد عزيزية ورغم خبرته الكبيرة، كان غائباً في الغالبية الساحقة من المشاهد، ولم يستطع أن يجند العناصر المختلفة من ممثلين وفنيين وكومبارس وديكور وإضاءة وملابس وموسيقى تصويرية وغيرها لخدمة عمله الفني، وغيابه هذا انعكس سلباً وبشكل

كارثي على مجمل الأداء العام لجملته العناصر الفنية، حيث تشتت الجهود الفردية، وانعدمت المساسات الإبداعية، ولولا رغبة الجمهور في تتبع الوقائع التاريخية، لما حقق المسلسل أية متابعة. و زاد من تدهور المسلسل الإطالة المتعمدة التي لجأ إليها القيمين على هذا العمل في الحلقات العشر الأخيرة، حيث راحت التدايعيات واستحضار

الذكريات السعيدة والحزينة لأبطاله، تذكر المشاهدين بالكابتن ماجد وهو يسدد الكرة باتجاه المرمى فلا تدخله إلا بعد عشر حلقات!! فهل هكذا تكون الدراما؟ وهل هذه بداية التراجع وربما اضمحلال الدراما السورية التي لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بجهود جبارة بذلها السابقون، وبعض المعاصرين؟ إذن فلننتبه... ■■

وجوه جديدة أم كوارث مستديمة؟



الوجوه الجديدة التي بتنا نتعرف عليها في معظم المسلسلات التلفزيونية المحلية الجديدة، والتي لم يأت أصحابها، لا من المعهد العالي للفنون المسرحية، ولا من المعهد الموسيقي، ولا من الجامعات والكليات والمعاهد، ولا من مساح الهواة...

من يضعها أمام الكاميرات ليتتعم المشاهدون بتقل دمه وانعدام موهبتها وقلة ثقافتها؟ ومن يدفع بها لتصبح بعد عملين أو ثلاثة أعمال تلفزيونية هابطة نجومياً ونجمات للفشل المفلوب إعلامياً لنجاح كاسح وباهر في الصحف والمجلات الفنية؟ ما هي المعايير؟ هل هو الجمال؟ أم أنها المصالح الشخصية أو لعلمها الدوافع الغريزية الرخيصة لأصحاب الحل والربط ورؤوس الأموال الإنتاجية المحلية وغير المحلية؟ ألا يدرك أولئك أنهم بذلك قد يؤثرون سلباً على مسيرة وسمعة الدراما السورية، ويحرمون الكثيرين من أصحاب المواهب الحقيقية من إظهار إمكاناتهم وملكاتهم

الإبداعية الأصيلة؟ أما أن الأوان لنتتهي من هذه المهزلة!!!
■ ■

أعد الصفحة: جهاد أسعد محمد
mjihad@kassioun.org